سنحاول الرد على رسالتكم الاخيرة. هذا الرد يذهب في اتجاه رسالة الخ. ث الى العجرة وهو يعطي مظهرنا الازمة ولعملية التوحيد. أحوصل مفهومنا للازمة: هي ناتجة من حدود حركة التصحيح وحدود الخط السياسي والايديولوجي الذي كانت تسهر عليه الخ. وقد حاولنا تحديد جوهرها في رسالتنا الاخيرة. وقد ادت هذه الازمة بالخ الى العجز على الالتحام بالحركة الشعبية وبناء الحزب، الى العجز على ضمان استمرارية العمل الثوري. لكن هناك مكاسب! القطيعة مع الخط التروتسكي والشروع في ارساء الأسس الاولية للخط الم.ل: خط الثورة في تونس.
في هذا الاطار ادت ضربة 73 الى تفجير الخ. ومثل بروز التحريفية الجديدة اهم مظهر من مظاهر الازمة، فحاولت تصفية كل المكاسب والتراجع عن الجوهر الثوري لخط الخ ودفع المناضلين نحو الخيانة الطبقية والوطنية. وكيفيت "المعارضة" منذ البداية مواجهة عنيدة من طرف الثوريين الذين توصلوا الى تحقيق انتصارات هامة في هذا الصراع. لكن ما حبث ايضا هذه المواجهة نواقص جديدة لا يمكن دون تجاوزها التصدي بصفة صحيحة وناجعة للمعارضة الان استخلاص الثوريين لهذه الدروس كان له حدود. وكانت المواجهة ضد المعارضة من مواقع التشتيت وضدها نتساءل عن هذا التراجع لماذا لم نواجه المعارضة التحريفية من مواقع موحدة وتحت قيادة موحدة؟ نجد ان كان هناك مركز (ل.م.م.) عجز عن التصدي للمعارضة ومنع توسعها: هل الخ وتشتيتها للقوى الثورية. من الضروري ان نقف عند هذا الحد لنتظر الى اسباب هذا العجز. وهذه الاسباب حددها رفاق العجرة في النظرة الاخيرة: "ل.م.م." لم تتملك جذور الازمة وكانت لها نظرة محلية وسطحية للازمة. ولم تتمكن من تحديد نواقص حركة التصحيح وخط الخ.
وطورت نزعة التعايش واستسلمت في الصراع ضد المعارضة. تلك هي اسباب الفشل في مواجهة المعارضة. وكان هذا عاملا محددا في تشتيت الثوريين وجعل مقاومتهم تكون من مواقع العزلة عن بعضهم البعض. في هذه الظروف تكونت فصائل ثورية (ه. سيحاول) تهدف اليوم الى توحيد الخ على اساس خط ... وعلاقتنا مع الخ. الانطلاقات من هذا المفهوم.
كيف يمكن تكريس هذا الاتجاه وتجاوز الازمة؟ هذا التباين مع جذور الازمة: اي مع الاخطاء والنواقص التي عملها خط الخ سابقا. - التوحد حول استراتيجيا وتكتيك.
الندوة ... وارساء اسس وحدة الثوريين. ولذا. والموافقة.

مكاسب حركة التصحيح ... جوهرها مع المعارضة

كيف يمكن وضع عملية التوحد على اساس حل تلك التناقضات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية.
وأن التوحد على اساس مناسب حركة التصحيح من باب المستحيل نظرا لاهمية التناقضات التي قامت بيننا. ولهذا نرى ان حل تلك التناقضات هو الاساس لتوحيدنا. وهذا ما عبرنا عنه في رسالتنا المذكورة. ماذا نجد في رسالة الرفاق الاخيرة؟ يطرحون التوحد على "خط الـ" والتمسك بـ"خط الـ" ويطمسون الخلافات المبدئية. وكأن لم يكن لها اليوم خط موحد وهذا "يتمسك" به هو داخل الـ وما عدا ذلك هو خارجها. ويرون ان الـ هي "الـ" في الضجرة وليست ضحيل. ما هو هذا "الخط الموحد الـ"؟ غير موجود. ولقد بينا في رسالتنا حدود ما يمكن اعتباره خط حركة التصحيح. وبينا انه من غير الممكن التشبث به كما ورد في حركة التصحيح. وتحاول رفاق ؟؟ في انسجام الرد مع بعض مواقفه وتحديد نواقصه.
ان الكلام عن "خط موحد الـ" حالياً هو من باب طمس الحقيقة (طمس التناقضات الايديولوجية والسياسية بين فصائل الفصائل الثورية للـ). وفي رأينا لا يمكن الكلام عن اطراف تمثل الـ الا ان الـ ليس لها خطا موحدا. نحن نسعى بالطبع الى ايجاد هذا الخط عبر حل التناقضات القائمة بيننا. ماذا يعني هذا: تحرير الروحات بعيدة تحت خط "تشكيلات" تحت خط "تنظيمي". ولهذا نرى انه يمكن ان يتكلم رفاق الـ عن "خط الـ"، عليهم ان يبدأوا برفع الصراع المطروح بيننا منذ حوالي سنة. وقد تأخروا الى حد الآن عن رفع هذا الصراع والرد على مواقفنا.
خلاصة: ان موقف رفاق الـ: حل من الصراع، وهروب منه وحاولة لجرنا الى وحدة المبدئية ما نراه نحن! وجود خصائل ثورية متشبثة بالمكاسب الثورية للـ، ولكن في العمل على تصحيح النواقص في واقع تطورها حصل تناقضات وبرزت خلافات لا يمكن التغلب عليها.
استغرب بكل صراحة طرحكم لهذه المسألة على انها (هم مشكل. تعبير عن موقف ذاتي. عوض ان تخضع اهتمامنا الى متطلبات الوضع، تخضعه لاعتبارات ذاتية وخاصة. حتى يبرر وجود هذه التشكيلات اليوم ينطلق الرفيق من تقييم خاطئ. دور ل.م.م: بعد رأي ان في النصوص التي وافقت عليها الندوة، هو ان الاسؤول الرئيسي على تشتيت الـ هو ل.م.م: هو ما جعلها كان منسجما للموقف المعارض. قبول نظرية العوالم الثلاث في مواجهة المعارضة الى جانب اسباب اخرى عديدة. انا لا ازلت متشبث به واراه انه مطروح تحت [illegible]
اذن الاشكال هو حسب رأيه لـ.م.م. ذا الازمة باعتبار الوضع الذي [illegible] عليه. الفكرة الثانية تتعلق بحركة التصحيح. هذه فكرة لا يدال عليها: هذا الشعور بحدود التصحيح والخوف في الندوة التي لم تشكل في شيء من نصوص حركة التصحيح. لان التمسك كان راجع بشيء اساسي هو الخط الذي عارض الـ. لكن هذان مسألتين لم يقف عندهما الرفيق وهما:
① ما هو موقف قوى الخط الاخرى في تشتيت الـ وان كانت قد ساهمت في عرقلة من الصراع

(3) ما هي الطرق الم.ل. لتصحيح الاخطاء و النواقص التي تشوب خط الحزب العام.

اجيب على السؤال رقم (3) ومن الأنطلاق من نظرة تصفوية لتصفية المكتسبات. ان المعارضة بدأت بالكلام خط الحزب ثم تحليله الم.ل. ثم اقتراح ارضية. ان هذه الطريقة تصفوية بنيوية. لكن هناك طريقة تصفوية يسارية. وهي تبرز في تدخل الرفاق وفي مواقفكم. ان الموقف الصحيح و الانطلاق من المكتسبات الحزبية ثم دعمها عمليا ... (وقد طرحت الندوة مسألة الاقطاع مثلا)

فالتقييم تصرف الحزب. من هذا المنطلق: ان تصرف الحزب تجاه النواقص والأخطاء التي ظهرت في خط الحزب لم يحترم الوحدة واذا اشرت طالما لن تحترم الوحدة بل تحترم التشتيت. ففي ما يخص التحليل مع حركة التصحيح طرح مسائل كمسألة الاقطاع متعلقا بتشتيت المركز. وهذا يفسر جزئيا. ولكن تبين لي ان الحزب لم يكن مستعدا بالمرة في توضيح هذه المسألة. وهذا بارز في مواقف الحزب. وان الحزب يصر في اعتبارها مسألة جوهرية في التحليل. واذا استثنينا الشعار (الاقطاع) لا نجد ما يثبت ذلك. وقد كان على الحزب ان يطرح المسألة للنقاش داخل الحزب.

مسألة ثانية: نظرة مختلفة للتناقضات (الحزب، التناقضات مع الحزب وفي طبقه. اعزل ذلك مع توضيح انه من باب الرفاقية ليس من باب تفهم التناقضات والتعرف الخبيث. التناقضات داخل الحزب. سابقة (الاقطاع - نظرية العوالم الثلاث - وهي جوهر المعارضة) في حين انكم لا تتوحدون مع الم.ل. في الواقع هناك وحدة التأويلات اللامبدئية لنظرية العوالم الثلاث. ان هذه الخلافات الموجودة بينكم وبقي في مبدئية مطلوب منكم معالجتها من وجهة نظر الحزب في داخلكم. واشير استطرادا ان التناقضات في طبقة الحزب لا تعالج جوهريا من نفس المنطلق الذي تعالجونها داخلكم: اي ان التناقضات في طبقة الحزب من اي وجهة نظر يجب معالجتها. انطلاقا من تعزيز الوحدة: قضية الوضع الدولي، التكتيك... كان المطلوب طرحها داخل الحزب من اجل توحيد الم.ل. هذا الذي ليس وارد م.ل.

ان الحزب له مسؤولية في التطور. صحيح ان انعدام الم.ا. له دوره لكن من الخطأ اعتبار ان خط الحزب التناقضات من وجهة نظر صحيحة. ولم يكن البديل السياسي على المعارضة التحريفية!

(3) لم توحدوا الم.ل. تجاه المعارضة. ولم تتمكنوا من عزل الانتهازية في الحركة الطلابية بل العكس تماما. الوضع في ليون لكم دور بارز في الحركة الجماهيرية. وهذا حسب التقييمات التي توصلتم في المنطقة التي لكم تأثير فيها. حاسبوا انفسكم من وجهة نظر السياسة التي تسيرون عليها. ان الخط والمحدد وان ما اخرجوه في المجلة الطلابية والعربية العمالية يطرح عليكم التخلي عن الكثير من الاخطاء. ومن الهام معالجة هذه الاخطاء بكل شجاعة وجرأة. لا اللاء مسألة تقييم الدور من حيث الايجابيات والسلبيات تأخذ بعين الاعتبار وليس اتجاه كتاوي. ان المسألة هي ايجاد سياسة صحيحة. الاجابة على ما يطرحه [illegible] ان السياسة الصحيحة هي الوحدة. وان حكمي على الخط الذي طورتموه انه [illegible]

تجاه الحزب والحركة الجماهيرية وظروف ... ايضا اي هناك تسرع في تحديدكم لمواقفكم وهو ما جعلكم تتراجعون عن عدة مسائل. لماذا؟ لانكم لم تنطلقوا من الواقع ومن الحوار. ان [illegible] الموقف الذي تطلبون اليه والذي عبر عنه الرفيق يصل الى تكريس الواقع الحالي. وهي مقاربة فضفاضة مسطحة. انكم تبررون كل ما قمتم به ولا تقرون في ما قمتم به اخطاء. لا سبيل في توحيد بدون الوقوف على اخطائكم وليس التوقف هنا بل طرح بديل لذلك. ولا سبيل الى ذلك..... دون تقييم التجربة والاخطاء.

المطلوب: تقييم مسار الوحدة بينها... تذليل العوائق الحقيقية التي تقف في وجه الوحدة. وفي نفس الوقت اقامة هيكل تنسيق. هناك مسائل يعيشها الواقع انها ثانوية. هذه المسائل يجب الا نتوقف عندها. مطلوب تقديم الصراع الخطي في ملهكم...

خ/ ثيقا انطلق الرفيق من مسؤولية ا م م. لكن في الواقع ركز على ... ولم يبين كما ينبغي مسؤولية ا م م، انعكاسات ما قامت به ا. م. م. ان دورها السلبي لم يقف عند حد استقالتها. لقد رات ا م م ان الازمة هي ... المطروح هو اعادة بناء الهياكل (او بالنسبة للداخل). البديل الذي طرحته: اعادة البناء. ان ... الداخل في ... المعارضة التحريفية في الهجرة كان ضروري لكن القيادة وجدت نفسها من اساسها لمقاومة المعارضة وفي مقاومة التيار الانتهازي في الداخل الذي استغل انقلاب المعارضة على ... في الهجرة ليروج بنفسه اطروحات المعارضة التحريفية. ولقد اثبت الواقع ان الداخل لم يكن قادرا على مواجهة المعارضة التي برزت في الهجرة لانه كان يفتقد لجوهر اطروحات المعارضة اضف الى ذلك محاصرة الانتهازيين في الداخل محاور الصراع بين المعارضة ورفاق الهجرة. وموقف الانتهازيين هذا [illegible] اي تحطيل الصراع هذه المعارضة زيادة على اطروحاتهم الاستسلامية

الظلامية الكل يطرح بالحاح مواجهة هؤلاء الانتهازيين من طرف العناصر الثورية في الداخل. هذا الوضع الناتج عن استقالة ا م م. قد خلق تشتت داخل الثوريين ولم تكن مواجهتهم لتيار المعارضة التحريفية موحدة وحيث بقيت العناصر الثورية يواجه كل منها الاطروحات التحريفية والانتهازية بشكل حسب موقعه وحول محاور مختلفة. وعندما بلغنا النص الاخير كان الرد من مواجهة ما يتضمنه من مواقف انتهازية وكان لابد من مواجهة هذه الاطروحات الانتهازية ان نقوم كذلك ... ... الخط العام التي اعتمدت عليها المعارضة في ... الخط العام الثوري ... كما ... بان تلك السلبيات هي التي لعبت دورها في ... الازمة ونشاة المعارضة رغم حركتي التصحيح ... .

وبالفعل فقد كنا طورنا بعض المواقف التي رأينا انها ... التي يبرزنا هذا انه في الخط العام منها مثلا الموقف من طبيعة المجتمع. وموقفنا هذا لم يكن كما اعتبره رفيق الهجرة متسرعا وانما كان نتيجة نقاشات طويلة داخلنا وليس جزافا عندما يحتج رفاق الخارج بالتسرع حول هذا الموقف اي حول طبيعة المجتمع كشبه مستعمر وشبه اقطاعي. واذا كان هناك تسرع حول هذا الموقف فهو يتموقف حول عدم خوض الصراع حوله داخل ... لكن ذلك كان متعذرا ... والاوضاع الناتجة التي كانت ... قيادة موحدة ... في هذا الصدد فنحن نطالب على موقفنا ... رفاق الهجرة الذين تخلوا تماما عما ... الخط العام ... الاقطاع ...

[illegible]

النظرة التي عبّر عنها الرفيق حول الطرق التي حلت بها مختلف التناقضات ومسار الوحدة وبعامة
تجربة الثورة وفي التمسك بالأساليب الأكثر نجاعة في الصراع والوحدة، وترى أن النظام الثوري
لم يذهب في هذا المنحى لأنه لا ينطلق في أساسه، وفي تركيبه التوحيدي، من نوايا التصفوية
والتذويب وبهذا المعنى فإن الرفيق يرى أن هذه العناصر لم تأخذ بعدها
وبالرغم من وجود الآلة داخل الجهاز، فإن هذا الأخير يتميز بأنه مشتركة ولها ما يوحدها حول
الهدف ولكون هذا الجهاز يتكيف مع الآلة من أجل توحيد كل العناصر الثورية.

الكلام حول النظرة المختلفة للأشياء في داخل الجزائر وفي الآلة، التي ذكرته
سوف نتناولها. وهذا الاختلاف بدوره كان قائماً [illegible] الثورة
نظر الجزائر للمسألة والآلة أمام الحركة الثورية العالمية.
المطلوب ماذا؟ العمل على حل هذه التناقضات بصفة جذرية، ووجود التناقضات
لا ينكر لها وفق منهج علمي يرتكز بالدرجة الأولى على
بالبحث: لأن القول بأن الجزائر ذاهبة في تكوين واقع تكتلوي هو الواقع الذي نبنيها
كتوجه وورقة التوجيه. إذا تجاوزنا هذا الموضوع الجزائر سنراجع فيما بعد...
هذا الكلام فيه جناية كان الأجدى فيها أن نرتكز على ما قمنا وتقدمنا
بالبناء نتصور... حول هذه الإشكالية! وتتبين لنا أن جوهر ما بالنسبة للعمل الواقع
لكتلة تتمثل وتعبئ نرتكز بالنظر هنا من خط الحزب. هنا من ناحية وهي ناحية
أخرى نعتمد واسع الاعتماد على ما يبرز عنه يعتبر من العمل، وكل ما على خاطئ
نطلبنا عليه. والأصح أن ما تتسم به الصورة حد الآلة واسع الكثير من
الهوات تتسع تأثيرات تركيبة أهمية هاكم البديل. وهنا نرجع إلى
أم القضية هو رفع الصراع الأيديولوجي ومسائل أخرى. وهذه الوضوح
غير صحيح.

كذلك تحريف الجزائر هو الحل يتمثل بوجه للحزب وفق توحيد الأحزاب الكبيرة الاشتراكية
في مزال الأمر نفسه تأخذ... وجه لا نرى الجزائر الحالية الخ... هذا الكلام ليس
جانب من الوضع تأخذ... هذا تأييد على الواقع أبدا بل يتكلم
وجه واحد، بل العمل وخلاف هام مع أن هكذا في المعارضة، في الداخل.
فيما يتعلق [illegible] أم الأرض، فإن الجزائر قام بحوالي [illegible] وعمل ضخم جدا
للأرض [illegible] الجزائر، في [illegible] الجزائر لم [illegible] وضع المناضل
[illegible] من طرح من السهل [illegible] حين [illegible] شيء لا يقبل [illegible]
وهو أن الصراع حول [illegible] يوقع [illegible] هذا واقع
المفروض [illegible] الجزائر [illegible] عن [illegible] هذا الكلام
فيما [illegible] الذي [illegible] الجزائر، لم يتكون [illegible] المعارضة وتقديم البديل
[illegible] ولكن ليس كما تطرح بدقة الآلة. فنحن نقول بأنه [illegible] على الحكم فإنه [illegible]
الكثير من مواقعهم وضغط مواقعهم التقريبية وفي آخر العام أصبحت القوى [illegible]
فيما يخص الحركة الماركسية في داخل الوزارة. وليس في باب التهويل أن نقول أن تحقيق [illegible]
ونريد أن نعترف بالنظر وضوح. عندما التحقيق. وفي الأخير فإن نواة [illegible]
المناضلة غير واردة بالمرة لأن [illegible] سواء [illegible] عملنا ما ذا
نحنون بأن يوقف هذا النظام. مسألة التجربة؟ بل متى حتى؟ ماذا؟...

[illegible] ما ورد في الرد على بعض المسائل في ضوء التعقيبات السابقة:
[illegible] هل تتطلب الرفاق التقرير أن الواجب الذي له
[illegible] أم هو [illegible] الثورة والاشتراكية والتصفوية
[illegible]
[illegible]

أقول إن الخط الصحيح لا يمكن أن يتطور هكذا بصفة مزولة أو بصفة متالية،
نهيمن عليه منذ البداية. هل أننا عندما نبدي بعض التصحيحات في مواقفنا
[illegible] في جوهر خلافنا مع الخط. الجواب واضح: إن التصحيحات التي نعمل
بها لا تمنع تراجعات جوهرية، وفي الصراع داخل الحزب ليس كما نقول
في أنه يقوم على الليبيرالية... وإنما انطلاقا من الأصل والصراع المبدئي منها
أجل وحدة الحزب.

وأسأل: هل إن قاعدة الوحدة داخل الحزب هي حالة لأن تكون قاعدة الوحدة مع
الهجرة. أجيب: لا. إن الحزب له درجة من الوحدة وهي وحدة راقية. وإن درجة
الوحدة يحكم التطور المتفاوت هي أرقى من درجة الوحدة مع الهجرة. إن الاختلاف
ليست نسبية ولكنها نوعية، إن الحزب اليوم لا يسايس كتلة فإن يطرح مواقف
على قاعدة الأصل. وهذا لا يعني أن الحزب لا يقبل تصحيح مواقفه إذا رأى
خاطئة. نحن نجيب على ما يقوله الرفيق (أننا) الحزب يعالج التناقضات في
صلبنا بطريقة ليبيرالية ومع الهجرة بطريقة أخرى، نجيب بأن هذا خاطئ تماما
وإذا كان رفاق الهجرة يعتبرون التوحد على قاعدة مواقف الحزب فيما حبذا.
ونحن عازمون على الصراع المبدئي من أجل دفع الوحدة وترسيخها.

مسألة أخرى حاول الرفيق أن يبرز من خلالها طمس الخلافات السياسية هجرة/حزب
هي ما أسماه بالفشل الذريع توج من رفضنا حسب قوله لقاعدة مجالات. أقول إن
هذا الكلام خاطئ جدا. أولا إن العبارة كسنن الوني مرفوضة. هل إن دنغ
هيسياوبنغ بدأ عندما أصبح الآن في القيادة يعتبر من صنف خط دنغ، والعكس بالنسبة
للرفاق الآخرين... إن هذه نظرة ميكانيكية واضحة، وإن اعتماد الرفيق على هذه
الحجج لتلمس التناقضات بيننا وبرز أن التباينات مفتعلة. وأنني أرى أن الخط
الصحيح لن يتطور بمعزل عن هذا الجوهر. إن المقياس الصحيح هو الارتباط بالواقع
بالأصل، وإن النظرة التي عبر عنها الرفيق نظرة ميتة وغير علمية.

ثم إنني أريد أن أعود إلى تحريف ل.م.م. يقول الرفيق أن تقييم تجربتنا لا يجب
أن يقف عند الأشخاص. أتساءل أين يرى ذلك؟ هذا ليس وارد. وإن موقفي واضح
لقد عبرت بأن مسؤولية ل.م.م رئيسية في تطور الوضع. ولكن لا يمكن أن الرفاق تراجعوا
في تقييمهم لتجربة ل.م.م وإن كان الرفيق ظاهريا يحاول التراجع. ويحاول الرجوع إلى كل ما
إن ما أردت التأكيد عليه هو تراجع الرفاق في تبنيهم لتجربة ل.م.م
كما حاول تأويل موقفي من خط الأخ [illegible] التصحيح، مكاسب جوهرية، لكنها ليست كافية
وتشوبها عدة أخطاء، وبدء الأخطاء والنواقص انطلقت فيها المعارضة. وإن
ما نؤكد عليه هو التمسك بالمكاسب الجوهرية والتباين مع الأخطاء ودعم النواقص من
أجل دفع الصراع بهدف إنجاز الخط الأصل الموحد.
إن الواقع اليوم يثبت أنه ليس هناك خط موحد للحزب وإن هذا الخط مطروح ببناءه
عبر الصراع لكل التناقضات الجوهرية بيننا. وإن الكلام عن خط الأخ أي خط
التصحيحات غير واقعي.

وحول مسؤولية الحزب، يقول الرفيق أن الحزب له أخطاء... إن التباين الذي قام
به الحزب في توحيد الخط، أي التحدي للمعارضة... وهذه مسألة هامة جدا!
ماذا كان دور الحزب؟ هل عمل على توحيد الأخ على الانشقاق؟ وهذا ما
يتجاهله الرفيق. إن الحزب يتباين مع المعارضة سياسيا وإيديولوجيا وينظميا
عمل بذلك على توحيد الخط، وإن الموقف الذي هو الذي كان يخدم تصفية الخط
وإننا لا ننكر وجود نواقص كما أشرنا إلى ذلك الرفيق.

إن كلام الرفيق يجبرني على مقارنة لا أريدها: وهي ما فعل الحزب بالمقارنة مع ل.م.م
إن ل.م.م خلافا للحزب لعبت دورا سلبيا في الصراع وطمسه وتكريس المعارضة، من
تشتيت الخط. خلافا للحزب الذي تصدى سياسيا وإيديولوجيا وتنظيميا للمعارضة.
أما من الانشقاق، فإن المنشقين هم التحريفيون والانتهازيون وإن الانشقاق هو من أعمال
والانشقاق يختلف عن الانحراف الذي يمكن أن يسقط فيه المناضلون مؤقتا.
إن الصراع ضد المعارضة اليوم يثبت أنه مطروح علينا ممارسة يوميا. مطروح على
كل طويل شوري أن يمارسه على أساس مواقفه ما دامت التناقضات جوهرية.
لقد أن التوحيد اليوم هو العمل على دفع الخط الإيديولوجي والسياسي
ولبس التنقيح المتواصل منذ [illegible] عام.

المقدمة لقد أثرتم في تدخلاتكم العديد من المسائل، ولكن جوهر الموضوع هو التركيز على وضعية الحزب. سأحاول الرد على هذه المشاكل من هذه الزاوية.

سؤالان رئيسيان:

أ) هل التناقضات في طبيعة الخط موضوعية أم هي مختلقة؟

ب) لنقف على تعنت وكتلوية الخراز! ان نعم فما هي خصائصها

ج) هل هناك خط واحدة أم لا؟ ان لا فما هي!

وكيف يجب معالجتها.

السؤال الأول: أعتقد ان التناقضات أسبابها الموضوعية والذاتية ولا يمكن معالجتها دون أخذ بعين الاعتبار السببين.

الأسباب الموضوعية:

- تواقف الخط العام للحزب.
- تعقد الصراع الطبقي وما يعترضه من المواجهة بالتحليل من طرف الحزب في ظروف كانت الكل تفتقد فيه لقيادة و تواجه في مواقع متشتتة.

الأسباب الذاتية:

- في فترة ل.م.م. واضح أنه لا أحد ينكر المسؤولية التي تتحملها م.م في التشتيت في تلك الفترة. ولقد وقفنا عليها ذلك التقييم ولسنا هنا بكلام لضيف. المسألة المثارة الآن: أما لا بد لذلك التقييم والشيء الذي لم يقع اثارته: مسؤولية الخراز في تشتيت الكل. يظهر ذلك على مستويين:

* مستوى موضوعي: الخراز لم يبلور خطا صحيحا وهو الوحيد الذي يمكن من توحيد المناضلين. الرفاق رأوا في تقييمي للخراز تقييم عدمي لكن ذلك خاطئ.

صحيح عدم القبول بإيقاف الممارسة. صحيح لوم القبول بقيادة تحريفية، لكن ليس كافيا، يجب الانطلاق من تقييم الممارسة للخط، وهو الكفيل بالتوحيد. من هذه الزاوية طرحت معايير ثلاثة:

- الخراز كان مطروح عليه عزل المعارضة وتوحيد المناضلين.
- " " " " في الحركة الطلابية.
- " " " " في عمله النقابي.

من هذه الزاوية "انطلاق" من النتائج: هل هي صحيحة أم لا؟ وعلى أساس هذا العراك البحث عن الأسباب.

تقييمنا للخط الثوري:

- على مستوى الكل داخليا: علاوة على الانعزال على الثوريين في الحجرة والسجن، تحقيقاتنا الأولية تفيد أن العديد من المناضلين يعتبرون أنهم مناهضون للمعارضة وللتحريفية، بينما نرى أن الخراز في الفترة التي كان فيها في الفرع لم يتمكن من سحب البساط من تحت أقدام القيادة التحريفية، وخرج من الفرع أقلية قليلة جدا بينما العديد من المناضلين يعتبرون تشتتهم بالخط العام، ومناهضتهم للقيادة الحالية للفرع كقيادة تحريفية، لكن كذلك يرفضون الخط الثوري.
- في الحركة الطلابية: الخراز على انعزال تام، ان التحريفيين معزولين في طلب الخراط، لكنهم حازوا على القيادة و يؤثرون.
- في الحركة العمالية، النزعة الأساسية هي الالتحاق وراء عاشور، ومن يتعاطفون مع عاشور فان وزنهم صفر. ولا وجود لأي قطاع للكل ينادون بالانسلاخ عن الاتحاد وتكوين منظمة نقابية ثورية. وحسب تدقيقاتنا الخاصة، فانه ليس للخراز أي تأثير على العمال وهم معزولين عن العمال في منطقة كذا والعمال يرفضون أطروحاتهم. الخراز لا تأثير له يذكر في جهة الطليعة التونسية لا في الشمال ولا في الجنوب. وهذا لا يمكن تفسيره الا بالنهج السياسي والايديولوجي الذي نهجه الخراز وفي مواقف الخراز كثير من اليسارية وكذلك من المثالية وهي صفة من صفات البورجوازية الصغيرة وهذا مستعدون لتبيان ذلك في كل قطاع من القطاعات.

فيما يخص التراجعات التي ذكرتها، فانها تدل على أن المراحل الأخرى اتخذت بسببها. أخذكم مثالين:

في النقابة: طرحت جملة من المسائل عند نقاشنا حولها وقد ظهر أن كثيرا من الأعلام

أصبحت مجرد شكل (remises en cause). هل أن شعار التحطيم مازال واردا؟ الخ...
مشكل الانقطاع: من المشاكل الأساسية والجوهرية للتمايز. لماذا تمسكنا حول الأرضية لم يعد الانقطاع معينين، يقول الرفيق أننا أخطأنا وأن الانقطاع غير معين؟ إذن ماذا يعني؟ وأن نظرية الرأسمالية التابعة ليست لها أسس م.ل. ان هذا الطرح متين ومن المفروض ان تطرح هذه المسائل بأكثر جدية.
في عدة مسائل أخذت، عدة مواقف خاطئة. مثلا الوضع الدولي ولقد اعترفتم في الرسالة بذلك. • مشكل الطلاب: موقفكم خاطئ جوهريا: الخاطئ هو المساهمة المرحلية التي يمكن أن توحد الطلاب أم لا، بالنسبة لنا الآن فان النتائج العملية التي حققها الخ.ث غير مرضية. ومطروح تقييم مادي لهذه المسائل، تقييمنا أن الخط الذي طور شعره هو يساري متطرف يعكس نظرة مثالية، وهذا عنصر ساهم في تشتيت الحركة في البلاد.
صحيح أننا لم نجب على نصوصكم، لكننا وجهنا لكم النقد وسنوجهه في هذا الاجتماع هذا بخصوص الخط السياسي في مواقف الخ.ث. الجانب هذا هناك الجانب الايديولوجي لا يمكن ان أذكر بالتفصيل كيف وقعت القطيعة مع المعارضة ولا يمكن ان نجزم انه لم تقع أخطاء في طرق الصراع ضد القطيعة مع المعارضة (لا أستطيع تقييمها) في علاقتكم ببقية أطراف الحركة (مشكل الانعزال) كرجعتم الى سببين: • تشتت المنظمات.
• الممارسة والاستجابة لمتطلبات الجماهير.
فعلا هذين السببين ساعدا على ذلك، لكن لا يجب ان نأخذ هذا الجانب فقط لأنه يجب أن تطرح المسائل على أساس الربط بين التنظيم والايديولوجيا حول ذلك. وقد استخلصنا ذلك لتكريس الواقع الكلاسيكي الذي عاشته الحركة اليوم. ان الاستسلام لهذا الواقع هو من أحسن أشكال عكس الاستجابة الضيقة للآفاق لأي تحرك نضالي. النضال ومهام م.ل. اننا نقرن الانشقاق (عامل تونسي خاص، عامل تونسي م.ل) ولقد طرحنا مشكل المسيرة منذ السابق. ولا نعتقد ان لا نناقش الوضع الراهن او لا ننسق نشاطاتنا مع بعض المنظمات.
السؤال، هل أن هناك منظمة يوحدنا خط أم لا؟ أم هل أن هناك 4 أو 5 منظمات؟ بالنسبة للذين ينكرون وجود الخط يجب أن يطرحوا صراحة أن هناك عدة منظمات وأنهم مستقلون على أساس أن الحركة الآن. بالنسبة للذين يعتبرون وجود الخط، يجب تحديد الخلافات والتمايزات والاتفاق من الانحلال (..........) ان مشكلة الوحدة هي مشكلة وهمية. ان من يعتبر حل مسألة النضال الحالي وبنائها القطاعية لا يسمح الخط بتشتيت الحركة، والذي ظهر ذلك لا يرى الوحدة ويكتفي بالموجود. وذلك لا يستجيب لمتطلبات الوحدة. واليوم فإن الوضع الحالي يفرض علينا قوة ضعيفة، لكن تجميع القوى الضعيفة في اتجاه صحيح يمكن أن يشكل قوة جبارة.
لقد جئنا ببرنامج حول الوحدة وكان لرفع الوحدة الذهنية، لكن تراءى لنا أن ذلك البرنامج لا يعكس الواقع وأن الخلافات كثيرة، لذلك طرحنا نقاشها، وحاجات الحركة النظرية الخ... وطرحنا كذلك مشكل الممارسة العملية (الخ. الطلابية)؟
قضية أخرى: العمل على تصفية التشتت والاتفاق على processus actif.
ما هي المشاكل التي تقف عائقا على المستوى الايديولوجي و السياسي أمام اعادة توحيد الخط:
• المسألة الفلسطينية.
• الوضع الدولي.
• تقييم جوهري للخط.
• متطلبات الوضع الراهن: مهماتنا الراهنة.
نضبط برنامجا حول هذه الخلافات مع التوفيق مع الممارسة العملية. ومن الأهمية الآن أن نطرح هذه المسائل، ليس لنا برنامجا مسبقا، لكن هذا هو الاتجاه الرئيسي كذلك هناك مشكلة العلاقة بالخ. ث التي تطرح بصفة ملموسة. ضرورة أخذها بعين الاعتبار في سلم الاولويات.
المراجعات: تقولون ان الهيئة تراجعت على الخط العام ولكم ان تنتقدونا في ذلك.

بضعوبة التروتسكية ، تختفي في الحجر ، وقد مت تنازلات انتهازية في الفراغ من التروتسكية
وان الخط التروتسكي خط كامل ، يكتمل ، ولكن هذا المسكوي غير كافي ويجب تعميق
التكتيكي ... التروتسكية ... الخط ... الى ...
بخصوص المسألة العربية ، لم يشير موقف الحجرة من هذه المسألة ، ولا يمكن اعتبار
تنازلات يطرحها بعض الرفاق في الحجر ، على انها تراجع .
عودة لمسألة الاقطاع ، لقد كنا بانتهاء دراسة الاختلاف الطبقي الماكو بأربعة عناصر :
المورجوازية البيروقراطية ، العمال ، البورجوازية الكبيرة ، البورجوازية الصغيرة .
الكلاسيكية والثانية العقارية . ونستطيع أن الرأسمالية هي المهيمنة في الريف التونسي
وان الاقطاع كنظام احتماعي ايديولوجي سياسي ... وهو موجود كبقايا ودور ثانوي ،
بالنسبة للبورجوازية في الاختلاف الماكو .
لكن هنالك أرضا مختار الفلاحين والمزارعين الذين تتطور وسائلهم
الرأسمالية . وان المطروح في الريف هو الثورة الزراعية
وان هذه الثورة أجلت . ان المسألة ، وهي هو تعديل البرنامج واعطى للثورة الديمقراطية
في الريف .

المشكلة الاخيرة : مشكلة الرسالة . ليست وظيفتنا أن نقول في الحجرة هو احد العناصر
الثورية . هذا لا يدخل في ... سوى الواقعي التناوب أو جزء من الكل ، العمل
لم يكن لها مرتكز وطني لجزئي الكل . وبالتالي فوظيفة اداة ام الجهاد الوطني كانت
مطروحة بحدين اساسيين في ... الحجرة والعامل ، هذه الوظيفة كانت تشكل الرابطة
الطبيعية التي اقيمتها الحجرة في ... وظيفتها التحريضية وتعبئة الكادر
وطبقا التوحد على اساس العمل . وقد حققت الحجرة تقدما في هذا الاتجاه ...
لجوانب وتأسيس ... في العامل لكن ... ظل في العامل ولم يتحدد
على اي قاعدة دنيا . فالوظيفة التحريضية :

- قصور في الحجرة هو وظيفة التثقيف .
- بينما لم يتحقق الداخل في بناء الحجرة .

العامل وهكذا التنظيم في الحجرة ... بالنسبة له ... هذا الشيء لا يمكن تطويرها
بشكل صحيح ... بالتالي ... فنحن نجد انفسنا نتكلم في هذه الحلقة عن العامل
عبارة ... ثقافة ... كذلك ... لا يطلب الاعتراف ... بل ان الثقافة ... الاتجاه الصحيح
ان في طريقي استكمال الواقع : ان نذكر اردنا ان نطرح ذلك وان نقف وقفة تأمل لتقييم
هذا الواقع .

[illegible] حاول أن أركز مداخلتي على مسألة الرسالة وعلاقتها بانتقاداتنا حولها . ماذا تطرح
هذه الرسالة ؟ واضح الكل : التثقيف ! ما هو المطروح ؟ ان تلبية الحجرة لحاجاتها
والداخل الداخل فحاجاتها . ان هذه النظرة تتعارض الرافع الموجود اليوم . ان الواقع
اليوم يمتاز جوهريا بالتعقيدات ، ولكي نتعقد ... هذا التثقيف لا يطابق
الاطار ... وهو انه ينبع من ... ثار بخوف . ومن هنا نرى ان موقفه وجهه الخاص
التقدمي لواقع الحزب التثقيف ، الأخ وجهة نظر تنظيمية ... ان نظرة تنظيمية
ساذاج ؟ لماذا التثقيف ؟ كما تكون ، لان الداخل هيئات ... ينبغي الحجرة موجهة
وهنا نتضمن الواقع التنظيمي ... تجاوز ... كيف ان الحجرة تحدث
تفوقها الداخل فلا ... ان الحجرة موجهة ... الداخل ... ثبت ...
في ... نحن ان الواقع اليوم هو واقع ... فيها ... الاتصال ...
... الحجرة ... اساس ... اليوم على الاساس ... على ... الواقع ...
... ساسية ... الواقع ... الحجرة ... الواقع ...
... الحجرة ... الواقع ...

الصراع مع أفراد من الفرع يرفضون المعارضة ويقبلون الصراع وقد سلمنا ذلك بالموضوع. إن الاختلاف في رأينا هو بين أطراف ثورية داخل الحزب لأن طبيعة العدو اليوم هو انعدام خط موحد (استراتيجية تكتيك) خطة لبناء الحزب ... انعدام قيادة موحدة والمركزية الديمقراطية.

هذه هي خاصيات الخط اليوم. كيف نعمل على تجاوز السلبيات؟ نحن لا نختبر اليوم أن كل طرف يمثل ما يريد وننتج في إتجاه. لقد تشبثنا دائما في صراعنا ضد المعارضة من اليمين بالمكاسب الثورية للحزب على هذا الأساس وعلى أساس تجربتنا في الحزب نحن نتبنى لهذا المبدأ على أساس أن الهدف بناء الخط الثوري للحزب من أجل التوحد

ماذا يطرح على بناء الخط؟

- تحديد موضوعي للصراع الداخلي وتناقضاته وميادينه.
- تحليل موضوعي للواقع الموضوعي.
- برنامج استراتيجي وتكتيكي انطلاقا من الأول.

هل أن الخط اليوم خط رجعي؟ يجب أن نتحدث عن الخط الذي يتكلم اليوم عن خط الحزب دون اعتبار أن المطروح هو توفير الأسس التي ذكرناها سابقا. لأن من يتكلم على خط الحزب دون التفكير أن المتطلبات هذه بعيد عن الواقع. ولم تواكبهم الظروف السابقة وواقع التشتت اليوم. فهم يتكلمون لساعة الساعة.

أما موضوع توحيد فصائل الخط الثوري، يجب الانكباب على الواقع الراهن والانطلاق من معطيات أساسية: التشتت بالمكاسب الثورية الأساسية لحركة التصحيح وكسب النضال ضد المعارضة وهي شروط ضرورية لبناء الخط ولكنها لا تشكل خط الحزب. بالنسبة لنا خط الحزب مطروح البناء. إن ما يجب أن نراه بالتحديد هو التساؤل التي تحيل بنا هذه الفصائل. هذا أهم المقاطع في حل الوحدة في حين أن الوحدة تطرح حولنا بصورة لا قائمة بل نرى أن هناك من يتشبث بخط المناضلة (الهجرة) وهناك الذي ينزع منه (نبي: شرك) (هي) معاداة الفرنسي الواقف بصفة لا مبدئية وهذا يعني هناك تمرير الأطروحات التي نرفضها نحن حول تقييم تجربة الحزب الرابعة المنبثقة عن الوضع الدولي الخ...

ما نحن المستعدون أن نتحمل من أجل الوحدة. علينا أن نتوقف نهائيا عن إعادة تباعد لك هذه القضايا وأقلنا لا تفيدنا كل التطورات التي يمكن أن تحدث على الوضع مستقبلا تفيدنا.

كيف يمكننا اعتبار فصيل ما يمثل الخط؟ هو عندما نلاحظ هناك خط واحد (استراتيجي تكتيك) ومركز واحد قائد على أساس هذا الخط ومعترف به رسميا من باقي أطراف الخط وبصفة نهائية من طرف الفصيل المذكور الذي يجب أن يتخلى. نحن لا نقول أن الحزب خرج اليوم من خط الخط أن منظمتنا تعيش اليوم واقعا خاطئا. فواقع الهجرة اليوم لا تتحمل بما تحمل الفصائل، فهي تطرح بتواجدها خطا ليس مقبولا في الحزب الهجرة اليوم تتحمل الخط الثوري (ومرفوض) من طرف فصائل الخط الثوري.

و لا أعرف أي اعتبار لشرعية هذا الكلام. نحن نعتبر أن التطبيقية "حلول أن تطرح حول الصراع الأيديولوجي والخط وتحليلها على المسائل التي تفصل الخط وتحليلها

جانبا الصراع المبدئي حول المسائل الجوهرية. وتساءلوا: الرد على مواقفنا، الدرب الوحيد الذي يمكن أن يؤدي بنا إلى الوحدة. هذا هو ردي على الرسالة.

أريد في الختام أن أركز على التقييم الذي يقدمه الرفيق حول تجربة الجزائر وهذه للأهمية التي نعتقد بها جوهرية صحيحة. الرفاق الذين تكلموا فيما بعد ذكروا المواقف الانتهازية منذ ظهورها إذا أخذنا مجموعة 75 (مواقف، ذهوي) ولكن يجب علي الالتزام بالمواعيد، وقد أعددنا فهرسا وقد أحلته لكل الرفاق ونظرا لتخوفنا المركز الذي تم الطبع، فإن مواجهتنا لا يمكن أن تكون بشكل أحسن وقد مارس التحريفيون الكبار، على مر عقود، الهيمنة، ومهما غيرنا من قضايا تلك الهيمنة على أساس أنها خاطئة، وكنا في التجربة التي ظهرت في بارسي وأوجدنا لا نعترف بها لا كهيكل تنسيق، عندما تم الاتصال بكل الرفاق كان هناك إمكانية وجود [illegible] الاستقالة وقد سحبت [illegible] وفي الصراع، ولما اجتمعت اللجنة المركزية لحزب [illegible] ظهر أن فيها مواقف [illegible] في نظرنا تعرف القيادة المزدوجة وأبقيناها بصورة فيادة على قاعدة مبدئية وليست لأن من [illegible] تعيين قيادة. وقد عمل التحريفيون على تثبيت الصراع داخل الحزب الواحد. بفرضنا الخروج للاقاة الحزب الواحد [illegible] أن لدينا [illegible] ضمن التحريف [illegible] أعلى [illegible] أن هذا العمل [illegible] وحتى [illegible] معارضة التحريفيين الآخرين [illegible] وأن [illegible] الرفاق [illegible] للعمل [illegible] داخل الجبهة الموحدة على أساس:

- لا المعارضة
- لا المعارضة المزدوجة

ولم نطرح مع شرط آخر، لأن ذلك [illegible] الرفاق [illegible] الانضمال الخ... إذن فالكلام على عجزنا على توحيد الثورة [illegible] الانضباط، هذا صحيح. أعتبر أن مقاومة أفكار المعارضة هي جوهرية وقد بنى الرفاق تقسيمهم:

- على أساس أن الحزب [illegible]
- على أساس أن الحزب [illegible]
- على أساس نظرة [illegible]
- على أساس نظرة [illegible]
- على أساس بعض المواقف [illegible]

إذن فمقاومة أفكار التحريفية: جوهرية، ذاتية، ذلك أنه لا توجد وحدة ولا توجد [illegible] ولا يمكن مقارنتها بمقاومة [illegible]

[illegible] بالنسبة للتدخل الروسي، يدعي موقفه من الرسالة لم يتغير موقفه منها على [illegible] أنها تشوه مفهوم تنظيمية أكثر منها سياسية وهذا خاطئ [illegible] تعتبر وجود خط يوحدنا جميعا وأن تطوير يجب أن ينطلق [illegible] هذا لكم وتقبلوا:

- حرية [illegible]
- موقف [illegible]

[illegible] أعتبره ثورة في المكتسبات، وأني أعتقد أن ما يوحد [illegible] وقت عبر الزمن [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] نقطة أخرى أريد توضيحها وردت في تدخل الرفيق وهي المهام المطروحة على الحزب. أي أعتقد أننا فيما يخص علاقات الهجرة بالداخل لا نزال حول إقامة علاقات مع هذه الأطراف والمنظمات، لا نزال ننظر إليها نظرة إيجابية إن ما نرفضه هو أن الرفاق يريدون بهذه العلاقات على الدوام أن تكون لها خط موحد وهو خط الهجرة.

[illegible] يعتبر الرفيق أن الخط العام يشكل قاعدة الوحدة، ولكن غيركان للوحدة الحزبية. السؤال المطروح: هل إن مسائل وقع تجاوزها الخ؟ هناك قاعدة مشتركة للوحدة. هذا جميع. أي، المسائل تدخل عراقيل في وجه الوحدة؟ هذا مطروح للحزب وللجماهير. من لا يزال يتمسك بالخط؟ هل هو داخل أم خارج. ذلك ما سيبرزه الصراع. ولا يمكن حله اليوم.

يقول الرفيق ليس هناك خط موحد للحزب اليوم. أقول إن هذا غير صحيح. هل تغيير وجهة المسائل بين الفصائل الثورية في أطلبها. لا ننكر هذا، ولكن عندما نحلل الكل يقول بانعدام الخط الموحد، فهذا غير صحيح. الآن الفصائل الأخرى لها خط إيديولوجي وسياسي موحد يراعيون على أساسه. وأعتقد أن الفصائل الأخرى وضع الخط الثوري، هذا غير صحيح. وهو بمثابة فتح الباب أمام الكتلة بما في ذلك البيروقراطية حرية التحرك في بالنسبة للأخرين. ماذا؟ أية الثوابت طوّر أم وما هي الأسس التي تتشبث بها الفصائل الأخرى في الجوهر. هل هذا يعني أنه على الفرد أن يتراجع في مواقفه؟ لا! إن الخط الصحيح أهون المشاكل هو الصراع الإيديولوجي. إن انكار الخط الموحد للحزب خاطئ اليوم، باعتبار أن الحزب طوّر أطروحات تجاوزت الخط الجوهري للحزب.

الملاحظة: هناك مسألتان:

- الاقرار بالتناقضات القائمة شيء واقعي. والعمل على حلها شيء ثوري.
- الاقرار بهذه التناقضات لا يبرر تشريعها بدعوى عدم وجود وحدة. هذا لا يخدم مصلحة الحزب، لأنه لا يعبّر عن الواقع ويخدم مصالح الفصائل وليس مصلحة الحزب.

[illegible] أريد توضيح مسألة جدل ما قلته وهو أن هناك ما يوحد الحزب أي بالتحديد ما يمثل قاعدة مشتركة بيننا. ولكن اعتبار أن ما هو موجود كاف لتوحيد الحزب على أسس خاطئة، فهذا غير صحيح. ليس هناك خط واحد تلتقي على أساسه حاليا وجهة مختلف فصائل الحزب الثوري حيث المسألة الأساسية، مسألة الخط، وتحديد موقف الأعداء، والأصدقاء كيف حل التناقض بيننا.

فالكلام عن الطبقة العاملة، البروليتاريا الكادحة، الجماهير الكادحة، ونعتبر هذه المسألة المسألة الرئيسية بالنظر إلى نوعية المسائل التكتيكية. ولهذا فبدون تحديد هذه المسائل والاتفاق الجدي حولها لن تكون هناك قاعدة صلبة لتوحيد الحزب. من الأكيد أن كل الأطراف تعمل على توحيد الخط ما دامت تتشبث بمبادئ الثورة، ومطروح أن ندفع الصراع من أجل حل كل المسائل التي تقف عرقلة في وجه الوحدة. الخلافات المتواجدة وتكتيكية هنا وكتشريح النابي يتكلمون عن ثورة وطنية ديمقراطية وكن عندما تتعمق في الصراع معهم، تجد أنكم وتختلف معهم طولا وعرضا. كذلك فإن الكلام عن وحدة المبادئ غير صحيح باعتبار أنكم هنا تروجون في دعايتكم لمقررات المؤتمر التابعة وتنكرون وجود الانقطاع، وهذا لا نقبله نحن، بل نرفضه ونرفضه كلية.

إن الكلام عن وجود خط موحد غير صحيح وكذلك الكلام عن انتظام خط غير صحيح. بل أن هناك مسائل تتوحد، مسائل نختلف حولها ونطرح الصراع حولها وتحل على ضوء الصراع حل الوحدة.

[illegible] ما يجاز: أما أن نعترف أن هناك خطا موحدا للحزب أو نعتبر العامل الذاتي خطأ غير صحيح. الخط الذي تبلور ما بين [illegible] حول الوضع الداخلي، حول المسائل الأممية [illegible] والتكتيكية [illegible] حول الشعارات [illegible]

خلاصة ٦ إن الله تعالى اليوم واقعا تاريخيا أدى بها إلى التكسير، ضربه العدو، وجعله تحريفية، تشتت فما تأتيها الثورية إلخ... وقد بيّنا نظرتنا في هذور هذا الواقع وقد خاضت هذه المسائل التحريفية بوعي مستقل واليوم وتشجيعا عن خلافات حول مسائل استراتيجية وتكتيكية. مطروح أن حل هذه الخلافات على أساس التثبيت بالمكاسب، بالجوهر الصحيح لحق الشعب العام. لكن هذه المكاسب غير كافية لافتراق وحدة مبدئية حركية في إطار حزبي واحد.

إذا نضعي لهذه الوحدة، وعلى هذه المكاسب غير كافية تماما، وبحث أن الخلافات الموجودة هي خلافات إلى فصائل تطورت بوقف مستقل عن النضال ضد التحريفية والحزب. إن هذه الفصائل تكونت على أساس مكاسب النار وعلى أساس مواجلة مهمة التاريخية (بناء الحزب) وهذه هي المقاييس الوحيدة للانتماء أم لا للثورة.

واليوم، قد يشرع كل طرف في تطوير مكاسبه إلخ... الأول: الصراع المبدئي على أساس الخط العام والتوجه حول ... استراتيجية واحدة، وتكتيك واحد، تقييم واحد لحزب تكتيك المرحلي الذي كان يوحد الكل، بالتالي لم يعد لا معارضة موحدة وتكتيك موحد. وكان مطروح على كل فصيل أن يوجه الحزب ولا يوقف السير بدفع ما لا ندفعه هو الاستقلال الفصيل مجتمع بأسره المحافظ على وحدة الحزب. لا يستغل الخلاف لوحدة لا مبدئية وسيدافع عن مواقفه ولا يتخلى عنها.

هناك وجهتي نظر:

- إننا الوحيدون على أساس مبدئي وكل الأطراف انفصل المفروق.
- إننا إن هناك طرف حاد عن خط الحزب ويجب أن يتحمل المسؤولية التي يتحملها خط الحزب. وهذه النظرة نرفضها تماما وندعو إلى الانشقاق، وقف الشرخ وحيد الجانب، ذاتي إلى أقصى الحدود. إن مواقف الآخر هي مواقفنا الآن غير صحيح، هناك مواقف تؤدي إلى الحزب والانحراف ولا الخيانة
هناك مواقف تؤدي إلى الخيانة والانحراف ولا التصفية
هناك مواقف تؤدي إلى الخيانة والانحراف والتصفية.

الواقع هو الآتي: كل الأطراف متساوية الحقوق. ولا يمكن أن يبرر أي طرف مواقفه الخاطئة على أساس أنها مواقف الآخر. لهذا ما لا يمكن أن يستغل إلا للانشقاق والوحدة على أساسها.

يجب أن نواصل في المسار الأول مسار الصراع المبدئي وقد بذلنا جهدا كبيرا لذلك وسنستعدون لذلك الآن. لكن لن نقبل التراجع عن مواقفنا بادعاء أنها ضد مواقف الآخر.

الخلاصة ٧ الموقف الذي نتبناه رفيق الأسرة واضح جدا: الخط في تناقض مع الخيانة. وهذا أزيحت كل العناصر الدخيلة (ذاتية وغير ذاتية إلخ...) يعني اعتبار الخيانة ظاهرة في الحزب وهذا تشريع لطريقة انتهازية صرفة. وهذا لا نقبله وقد تشريع لموقف انشقاقي. سابقا، كنا نقول الخيانة ستشركة وهو الأمر نجده فعلا في ثورية وفي هذه الثورية إلى الكل. من الكل لنحافظ موحد في صراع مع خائن، هناك لكل خطورة كبيرة قطعها الرفاق وهي تعبر عن رفضها في ذلك لهم موقف انتهازي يعتبر الخيانة ستشرق على الحزب، والانهيار المستقل الحقيقي للحزب هو الهجرة والسجن وهذا أهم العناصر الدخيلة الذي يسيطر توجهه. وهذا أهم المسائل التي تبناها السجن والهجرة ولم تكن موجودة في حركة الا بديهي توجهه. ونحن نرفض هذه النظرة. إن الواقع اليومي يثبت وجود خطوط كل طرف داخل الحزب تفضلها دفاعات سطروح لتجاوزها بصراع مبدئي وإبراز الطرق والأساليب الصحيحة والأدوات الملائمة. أن نطلق في هذا الصراع متى أن الخيانة ستشرق، لا نقبلها وهو تكريس الانشقاق.

الخلاصة ٨ إننا نرفض حكمي على ارتداد مواقف، هذا خاطئ. وناكد الحقيقة وحدها هي التي تنتصر.

٩ وناكد الخطأ الذي تم خلق هو الخيانة إلى التناقض العدائي الذي كان بيننا وبين التحريفية، لقد انتهى أصبح التناقض هو الخيانة. وهي التي طرحت مستقبلا هو الرئيسي. هذا أمر واقع وإن شاء الله يكون هذا بالنسبة للجزء الذي تبقى. أن طرح وجهة الكاتب يعترف لقد أنها، وهذا ما نرفض

الرفاق، وهذا ما لا يريده الرفاق. هنالك وجهة نظر ترفض النقد الذاتي بالنسبة لـ ل.م
وقفت على الأخطاء، وإن ذلك لا يبرر حذفي منها.
اليوم هنالك تناقضات بين التيار الثوري داخل المنظمة، هنالك تناقضات بين
وحدات خارج وبقية الرفاق. طلبنا أن نحدد طريقة التوحيد على أساس العمل
التالي أنا والرفاق نطالب الخارج بتقويم نقد ذاتي في تطوره معالجته بالنقد والباطن
هذا ما يستحق من أجل كشفه، أقول أن خارج قام بأخطاء ولكنكم تقرون معنوي
وتقرون عندما اليوم، وستقرون عندها فيما بعد.
يجب أن نضع خطة للتوحيد، ونناضل من أجل تطبيقها، ومن يثبت ذلك منا
يتشبث بالوحدة ومن لا يتشبث بها.

خارج : اعتبار خارج منشقا على الإطلاق، هذا أمر موقوف تماما. وهذا نعتبره تحريرا
لموقف يريد حسم الخلافات على أساس تنظيمي، يريد تشويع أن هنالك
النقاء وهنالك منشقين، هذا الموقف قاومه الخارج في جرائده منذ انطلاقه خلق
وسيقاومه هذا الرفاق الذين ليست لديهم ثبوتون به. إن هذا الموقف هو تكريس لموقف الانشقاق.

الهوة : إن مشكل الانشقاق لم أذكره بل أقول إن الخارج قام بأخطاء انجر الهوة
إذا تواصلت ستؤدي إلى الانشقاق. أما أننا نعتبر جميع اليوم منشقين من الخارج
فلا. التمسك اليوم بالانشقاق لجميع لم يصبح له نفس مختلف عما كانت عليه
سابقا. كنا نقول أن الخارج غير موجود، بل هنالك فصائل. هذا أمر تجاوزه
وقد وضعناه بما فيه الكفاية. لكن الهوة منشقة ويجب توحيدها على أساس العمل.

طريق : بالنسبة لنا، إن التوحيد لا يكون على أساس الاقتراع والمركزية الديمقراطية
بل لن يكون إلا على أساس العمل. إذا توحدنا حول هذا نحسم الخلافات الباقية
على أساس المركزية الديمقراطية. أما أن نحسم مسائل النقاء في ظل الخلافات القائمة
على أساس المركزية الديمقراطية، فذلك ما لا سبيل إليه.

طريق : هنالك القواعد وحدها هي التي تحسم أن هنالك عمالا أم لا. وهي وحدها
التي تحسم الأمور على أساس الدراسة العميقة. إن مشكل القواعد هم الذين
يطرح عليهم جميع هذه الخلافات. لن تقع وحدة بين حول عظمى.

خ ق ا : التناقضات الأساسية ليست اليوم بين القواعد والمراكز بل هي بين الاتجاهات
السياسية والإيديولوجية بين العمال والذي حاد عن العمال جزئيا أو كليا. لذن لا سبيل
لابراز "التناقضات بين المراكز والقواعد" التي هي داخلية لكل فصيل حسب تطبيقه
للمركزية الديمقراطية.

حوصلة : هنالك موقفين :

- الموقف الأول : هنالك مشتتة ايديولوجيا وسياسيا وعلينا على أسبابها
والتقييم. نعتبر أن الخارج يشتمل مسؤولية في تطويره لمواقف خاطئة
بطرق خاطئة في الوضعية التي عليها الآن. والحل هو أن الآن يختلف اجزائها
عليها أن تحدد جدول أعمال للندوة وأن تتزع في انجازها بالنسبة للمحاور
الأربعة التالية :
  - الوضع الدولي
  - التكتيك
  - المسألة الزراعية.
  - التقييم.

  } يكون التوحيد على المستويين النظري والعملي (جبهة النضال).

- الموقف الثاني (خارج) : يعتبر بأن الحل اليوم فضائل وهذه الفضائل يجمع ما بينها
ما هو مشترك وهو هدم ما تحقق في الخلافات العام. لكن كل منها تحتفظ بصفة مستقلة
واقعها السياسي. ويجب أن تحل [illegible] على أساس الهدم المشترك. ولكن
مسألة الندوة : موقف فيه واضح.
ما نستوحل إليه هو اتفاقات.
هو موقف آخر : النقاش والممارسة على أساس

* **خاتمة** كذلك نرفض أن الله في تناقض مع الحزب.

* **هجرة** في الحركة الشيوعية العالمية، هناك من يرى أن هناك مصلحة في الانشقاق ومن يرى مصلحة في التوحيد. وبالتالي يجب ضبط النقطة وتوفير كل أسباب النجاح لها. عملية توحيد الله تقوم على أساس الصراع المبدئي وتشمل كل القوى المخلصة.

* **خاتمة** الوصلة خلصت إلى أمر رئيسي: وهو هل أن كل مواقف الهجرة تمثل مواقف الله، وأن مواقفها تلزم الله. نحن نعتبر أن مواقف الهجرة لا تلزم الله الهجرة. ونعتبر أن الهجرة طورت عدة مواقف خاطئة لا تلزمها الآن ولا يمكن التوحد على أساسها. نعتبر أن وحدة مختلف الفصائل يجب أن تقع على أسس العمل وأنه غير مجدي وغير ممكن أن يتخلى الإخوة عن مواقفه ويلتحقوا بمواقف الهجرة لتحصل الوحدة.

* **خاتمة** نقف في موقف الهجرة الذي ينطلق من اعتبار أن هناك الله من ناحية (يمثلها الهجرة والسجن) لها خط موحد، ومن ناحية ثانية الخائن. هذا الموقف يعكس تصور تسلطي انشقاقي، يعتبر الخائن في المنطلق خارج عن الله وعن خطها. ونرى أن الصراع يجب أن ينطلق من اعتبار وجود فصائل ثورية لها كتلة وقيادات ايديولوجية وسياسية جوهرية، وأن توحيد الله يجب أن ينطلق من حصر تلك الخلافات ودفع الصراع الايديولوجي حتى النهاية حولها من أجل الوصول إلى بلورة خط استراتيجي وتكتيكي جوهري موحد.

* **هجرة** الخلافات هي من جانبنا نحن تعتبرها أنها طورتم خط خاطئ ويجب أن نبحث اليوم أين تقع الأخطاء في هذا الخط الخ... إذا دفاعاً لا يمكن أن يتم الاعتبار التكلم في حل الخلافات السياسية، ولا يجب أن نضع أي شرط لتقدم عملية الحوار في الساحة حتى (1) نأتي ونخضعها إلى ما نعتبره مستحقاً للنقاش من أجل النقاش لأن الصراع الطبقي والدولي يطرح مهام عاجلة. إننا أن نواجه ذلك كمنظمة مشتتة وإن لا نواجهه. إن الواقع الكفاحي لا يقدم العمل. يجب أن نعرف النقاش من أجل البناء وليس من أجل شيء آخر. وبالتالي يجب إعطاء الأولوية الفعلية لهذه المهمة. يجب إذن وضع خطة وتحديد الأولويات: تنظيمها وإعطاء هيكلة تنظيمية لذلك (لجنة اتصال). (2) وضع تكليفات الهجرة على العمل العملي من أجل توحيد المنظمة.

* **خاتمة** بخصوص إعداد وثيقة نهائية حالياً، يجب أن نتساءل أولاً مختلف الآراء والمواقف للهجرة والسجن. لماذا؟ لأن هناك خلافات بيننا حول النظرية، الى العلاقات بين الفصائل الله وقد برزت من خلال النقاش بوضوح. ونحن نرى من الضروري أن تبلغ آراؤنا الى رفاق الهجرة والسجن وكذلك تناقش في جلب الإخوة. وبما أن الوضعية الجوهرية هي وجود التناقضات الايديولوجية والسياسية بيننا. مطروح مواصلة الصراع حولها وتكثيفه إلى أن نتوصل الى ضبط خطة عملية نهائية وموحدة. أما الآن فما يمكن أن نفعله هو تحديد الخطوط العريضة لهذه الخطة ونقدمها كرأي للصراع الى الرفاق في مختلف الفصائل.

* **خاتمة** في رأيي أننا مختلفون حول نقطة أعتبرها مبدئية وهي المنطلق الذي نأخذ منه الصراع. أنتم تنطلقون من كون خط هادئ خط الله وتطرحون عليه الاستقلال. بالنسبة لنا يرى أن هناك تناقضات سياسية وايديولوجية، ناتجة أساساً على كون الهجرة مازالت دفاعاً عن مواقع تعايش مع المعارضة، تقوم ببعض النشاطات تجاه الثورة تسكبه، لها مواقف خاطئة في الوضع الدولي. كذلك رفاق السجن لهم مواقف تعايشوا مع المعارضة ولهم مواقف يمينية من النظام. لكننا نعتبر أن كل هذه الفصائل يجب أن تنطلق من تبني المستوى في الله، ولا يمكن لأي فصيل أن يعتبر نفسه خرق الفصائل الباقية. نحن نختلف في هذا المنطلق. وفي رأيي الشخصي، هناك تحيزات تسلطية يخفيها هذا الموقف، نحن نختلف في هذا المنطلق، لذلك لا أرى إمكانية التوحد على منظمة. بمعنى أنه يجب تراكم الصراع.

الهجرة نعتبر أنه إذا ما تمسك الرفاق بهذا الموقف، فإني أعتبر أن الخلاف حاسم نهائياً مع الله، ونحن مستعدون للنقاش معه طويلاً حول خروجه هذا، ولكن لا أن نستقبل النتائج العملية لمثل هذا الموقف. ولا أدري ما هو موقف الرفاق هل هناك رغبة فعلية في التوحد أم لا؟

خلافات السياسية العامة.

(أهم) نقاط الخلاف تشمل الخط الاستراتيجي والتكتيكي وهي :

[illegible] المسألة [illegible] — الوضع الدولي — التقييم — أزمة [illegible] — المسألة [illegible] — المسألة [illegible] — المسألة النقابية ..

[illegible] لنقطة.

التقييم : [illegible] بتقييم [illegible] في جانفي 74 في حركة التصحيح [illegible] في وجه المعارضة ، وقد ابرز التقييم ان الصراع الخطي هو المحرك [illegible]

[illegible] البرجوازية داخل [illegible] (68 - [illegible]) [illegible] من الهيمنة على [illegible].

[illegible]

لقد [illegible] لم يكن [illegible] خط ايديولوجي وسياسي [illegible] اطروحات الخط [illegible] يدل على وضعية [illegible]

[illegible] التقييم [illegible] الخط [illegible] الخط [illegible] تكن لتطور [illegible] ونحن نرى انه يجب مواصلة [illegible]

[illegible] ما هو صحيح وما هو [illegible] السياسي.

[illegible] (حول التقييم) [illegible] ان الصراع [illegible] على كشف حقيقة هذا [illegible] الجماهيرية [illegible] ابراز الدور [illegible] الجماهيرية.

[illegible]

[illegible] polarisation بشكل ميكانيكي. وهذا [illegible] بين الثورة والثورة المضادة ، بين الشعوب وبين الامبريالية.

— [illegible] عن التحليل الطبقي المادي بحيث ان العلاقات الاجتماعية لا تنظرون اليها من زاوية واقعها الاقتصادي اي [illegible] بل من زاوية علاقتها بهذه الدولة العظمى [illegible]

[illegible] بين الشعوب [illegible] العالم III [illegible]

[illegible]

للثورة. ولا ننظر من وجهة نظر الديمقراطية الجديدة: تحالف العمال والفلاحين. وبالتالي ليس لي شك في أن موقفهم نزوعشكي، ضد الثورة ١٠٠٪.

- انتشار السوق الرأسمالية في الريف التونسي، لا يعني ان أسلوب الانتاج الرأسمالي دخل كل بقعة في الريف، ذلك ان الملكية الصغيرة الفلاحية القبل رأسمالية التي لا تستعمل الاجيرة منتشرة بكثرة، وثروة كبيرة في الريف.

.. ان الميل لتقدير بأن المسألة الاساسية في المسألة الزراعية هي احتكار الارض، أي التناقض بين أغلبية الفلاحين الصغار الذين يعملون بين أيديهم كمية كبيرة من الارض وعدد كبير من الفلاحين يملكون قليلا، ولا يملكون الارض.

لهذه الاعتبارات نرى أنه تجب الانطلاق من المعطيات الواقعية للريف التونسي حول برنامج وبرامج الاصلاح الزراعي من وجهة نظر الثورة الديمقراطية، أي بناء الاقتصاد الوطني المستقل لا تحت رأسمالية كمبرادورية رأس المال وانما تحت قيادة الكتلة الثورية المشتركة للعمال والفلاحين بقيادة الطبقة العاملة.

نعتقد ان هذا الطرح غير كاف تماما. تجب تعميقه انطلاقا من الميدان ومن معرفة الواقع. وان أي هروب من هذه المسألة بالمعادلات الجاهزة والسهلة لا يخدم الميدان على الاطلاق وليس من باب الجدية.

المسألة القومية.

لقد تبنت الجبهة الصراع ضد النزوعشكية شعار النضال من أجل وحدة الشعوب العربية. ١) ليس هناك أي تحفظ عن كل الاكتسابات التي تحققت في النضال ضد النزوعشكية، أي مواقفهم المعادية لتجزئة الشعوب العربية.

٢) لكن هناك تحفظ طرح الجبهة غير كاف ويتجاوز التدقيق والتعميق وانما يجب ان يأخذ بعين الاعتبار تطور الصراع المادي على الطريق الفعلي لتحقيق هذا الشعار. أي ان المسألة الاساسية هي النضال من هذه الزاوية وليس من وجهة نظر القتالي من مكتسبات الصراع ضد النزوعشكية.

المسألة الديمقراطية:

يسجل انتقادا كاملا على التحذير الذي تعتقد به في الرسالة وتطلب الالتزام به وهو في تونس الوقوف ضد الارهاب الفكري وكل أشكال التطرف اليساري الذي يتكرهذه [illegible]

[illegible] التقييم اعتبار ان الدعوة للتصوف من طرف الاخوان الحالة بن حالة جزء من استراتيجيتهم بان الخط النزوعشكي يجب في مرحلة من مراحل تطوره الى. وتكن لابد من ابراز كيف اثر هذا الخط على مستوى الممارسات وعلى المستوى النظري. وهذا ما حاولنا أن نبينه في رسالتنا بلا شك. مشروع دفع الصراع حول تكريس الخط النزوعشكي في ممارسة الجبهة، وتحديد هدف وطبيعة النضال في ضرب الخط النزوعشكي. وما هو موقفنا من تطور حركة التصحيح. وانتقد بهذا ان حركة التصحيح جاءت لضرب الخط النزوعشكي الذي كان مهيمنا وفقدت البديل، فالى اي حد تمكنت من ضربه. مشروع نقدية. وتذكر بعد حركة التصحيح أي الصراع الذي خاضه داخل السجن، والنظر في مواقف الفصائل المختلفة، الى اي درجة تطابقت مع النزوعشكية.

[illegible] لا يكفي الانخراط حول هدف الخط النزوعشكي (داخل الجبهة)، بل يجب ان نلفت النظر الى نتائجه داخل الجماهير. فمثلا ما اذا كان له دور مباشر في [illegible] تيار تروتسكي في الطلبة أم خلق ظروفا موضوعية لضرب [illegible]

ثالثاً 3 فيما يخص الوضع الدولي: هنا وقع التعرض لعدة مسائل: خلط بين مرحلتين في مواقف الحزب، والواقع أنه يعرف أن في إطار الرد على الرسالة، هناك تراجع [illegible]
[illegible]
[illegible] دور الاتحاد السوفياتي [illegible]
[illegible]
[illegible] مواقف في هذا المجال
[illegible] فيما يخص الصراع [illegible]
[illegible] المواقف الصحيحة [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible] وهذا ما يثبته الواقع.

رابعاً 4 [illegible] المسألة ليست كمية في [illegible]
[illegible] أن الأهم ليس معرفة [illegible]
[illegible] المواقع التي [illegible] الاقتصاد، إن المسألة ليست [illegible]
[illegible] أن يسيطر على [illegible]
[illegible] أمريكا مسيطرة على المواقع الحساسة في الاقتصاد [illegible]
[illegible] الاقتصاد [illegible]
[illegible] في القطاع العام وفي البنية التحتية [illegible] طبقة بيروقراطية كبيرة.

خامساً 5 فيما يخص تدخل الدولتين الأعظم [illegible] في سياسة تتبعها كل البلاد
[illegible] من الولايات
[illegible]

[illegible]

[illegible] لبس في ما أضيف بالنسبة الوضع فيما يخص الوطن العربي ، لكن في
[illegible] يوجز حول الأنظمة الوطنية،

طبيعة الصراع بالنسبة للأنظمة الجزائرية منذ أن وجد بعض أفرادها من طبقة
مستغلة عديدة ، إلا أنها لم تخرج عن هيمنة الاحتكارات الامبريالية
لا يزال الأغلبون الفقراء يعانون من هيمنة و استغلال طبقة المالكين العقاريين
إن الدور الجوازية الوطنية في تلك الأنظمة كانت أشوه ، وتبنت نظاما
استعماريا حتى به ، معادي للشعب.

عقدت تحالف بين طبقة المالكين العقاريين ، قبلت الهيمنة الامبريالية
و بحكم ارتباط الاستغلال ، تعيش حالة الامبريالية في البلاد . وجوهر التحالف
الطبقية ، بقيت مطروحة -

على مستوى الدولة ، بدلكم التحالف ، المساومة التي قامت بها المالكين
العقاريين ، صارت تفرض تحالف بفهم الدولة الرجعية ضد الشعب
و نظرا الى أنها هي التي قامت بالمساومة ، فهي التي البحث تقوده ، وقد
كانت هي وجهة نظرها بالطبع ، وطنية و هي تعتبر ايضا بمثابة
مشروع بسيط للتصنيع ، لكن في الجوهر ، أجهضت الثورة الوطنية الديمقراطية .
و الكلام في الجوهر منذ أن انتصب النظام ، صارت طبقة رجعية معادية
للجماهير في الجوهر وتخدم الامبريالية .

استغلت كل نظام الدولة الاستغلال في الجماهير ، ومنذ ذلك الحين
صار التناقض الرئيسي بين الامبريالية و الغالبية الرجعية بما فيها البورجوازية
الوطنية ، من جهة و الشعب من جهة ثانية .

اعتبار أن الفوارق بين الأنظمة التي تقودها البورجوازية الوطنية ، والبورجوازية
الصغيرة جزئية وليست جوهرية ، فهي تعتبر جزئيا بمشاريع الامبريالية
لذلك تدافع عليها في الجوهر .

و حالتها هذه لا تدوم نظرا لعجزها الذاتي عن التناقض الصفوي ،
بينها و بين الجماهير مظلمة التنازل الكثير فالكثير للامبريالية ، وهذه
حالة تتواعد تدفع بها الى التقسيم و بالتالي تتحول مواقفها السياسية
الى الجماهير ، و تتطور نشأة فئتها البورجوازية الصغيرة و تتحول هكذا
طبيعتها . و تفقد بالتالي البورجوازية في التحالف الرجعي الامبريالي .

2- حول طبيعة المجتمع:

ان المسألة الرئيسية لتحديد طبيعة المجتمع هي معرفة ماهو التناقض الأساسي وذلك على قاعدة تحديد سلم للطبقات الاجتماعية وعلاقات الانتاج السائدة في المجتمع. ان التناقض الاساسي في المجتمع التونسي هو ما بين الشعب من جهة والامبريالية والطبقات الرجعية من جهة أخرى. واذا كانت المسألة الوطنية هي نقطة التقاء في الجوهر (في الجوهر فقط لأننا في خلاف أيضا حول العديد من المسائل المتعلقة بها)، فان المسألة الزراعية تطرح عدة مشاكل تختلف حولها مع الرفاق.

نرى ان الانطلاق في طرح المسألة يجب أن يتم بالاعتماد على تحديدات المال حول المستعمرات والمستعمرات الجديدة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى انطلاقا من واقع تونس عبر تطورها التاريخي.

لقد عرّف المال الله في المستعمرات وأشباه المستعمرات والمستعمرات الجديدة، فان التدخل الاستعماري لا يقتضي على علاقات الانتاج الاقطاعية وما قبل الرأسمالية بصفة عامة، والتي كانت سائدة. بل نرى كذلك المال الله (Manuel ...) ان الامبريالية ليس بمقدورها ان تقتضي على علاقات الانتاج الاقطاعية واذا تعايش معها و تحالف معها. لماذا؟ لأن الهيمنة الامبريالية لا تتطور الرأسمالية. و نقول المال الله ان الامبريالية تخلق شروطا (ظروف) لتطور الرأسمال الوطني لكنها تعيق و تخرب الرأسمال الوطني. هل ان الامبريالية تتطور الرأسمالية (في هذه البلدان) أم لا؟ تبين المال الله ان الامبريالية لا تطور الرأسمالية، لكنها تخرب الرأسمال الوطني و تطور علاقات استعمارية تقف حاجزا امام تطور الرأسمالية الوطنية، و نؤول الى تفكيك اقتصاد البلاد و ربطه فيتلف انظمائه - بصفة متفاوتة - بالتوق الامبريالية.

ان تطور الرأسمالية فامتد الى البورجوازية في أوربا مثلا. و هذا يعني ان الرأسمالية تكتسح السوق و تحرز الربح من الاقطاع و تشل الملاكين و تزيل العمل الزائد في الريف ليرهب للصناعة، والصناعة تعود على الملاكة بالكثرة وتتطور التوق و يسود نمط الانتاج الرأسمالي المجتمع. و كلما مدى ظهرت الامبريالية و هيمنت على التشريب اصبح الرأسمال الوطني محاصرا، و عاجزا على ان يتطور فيتبع اسلوب الانتاج الرأسمالي بسبب هيمنة الامبريالية.

لهذا السبب، ان ما تفرضه الامبريالية، ليس تطويرا للرأسمالية و انما اعاقة الرأسمال الوطني عن التطور. و ما تطوره هي علاقات انتاج استعمارية و في تصدير الرأسمال و البضاعة الصناعية و احتراز ما تفضل الهيمنة من عدد السكان و توظيفها في بلدانها. اي أن الشروط لتطور الرأسمالية، هي التي تصدرها الى هذه البلدان، لكنها موجودة بسبب عجز الرأسمال الوطني. فتناقض التبعية لا يزول دورته الطبيعية و انما يستفز من الامبريالية في الخارج. و لهذا السبب فتلك العلاقات لا تسمى علاقات رأسمالية، بل استعمارية لانها من نوع خاص، من نوع استعماري لا يسمح لذلك المجتمع ليعرف تطورا رأسماليا. و على هذا الاساس يتكلم الرئيس ماو تسي تونغ عن مجتمع اصطناعي كمجتمع شبه استعماري و شبه اقطاعي. اي ان الامبريالية تهيمن على البلاد و تبقي على الاقطاع المهيمن على الريف. و في السلطة هناك الامبريالية و الاقطاع. الا أن التدخل الاستعماري يطور طبقة الكمبرادور الذين يعيشون من السمسرة، و الرأسمال البيروقراطي الذي يمثل كلب حراسة الامبريالية في البلاد. و لذا فان تحديد طبيعة العلاقات التهيمنة في الريف تخضع لهذا القانون في التطور.

اذن فيما يخص طرح المسألة: يجب الانطلاق من كون الامبريالية تعمل على صيانة نمط الانتاج القائم (في حدود ما لا يتناقض مع مصالحها). و ان اصطناع العلاقات الاقطاعية يكون نسبيا و لا يمس بالمدالح و المواقع الجوهري للملاكين العقاريين الاقطاعيين.

في تونس، لقد اعتمدت الامبريالية في ذلك على الاستعمار المباشر الذي أثر على الاقطاع الباقي وكانت تونس آنذاك شبه مستعمرة. ثم جعلت الامبريالية [illegible] و في عهد الاستعمار المباشر و هذه الفترات العشرين [illegible] علاقات انتاج اقطاعية. هذا دليل على ان الاستعمار الذي [illegible] الريف لا يتردد في الحيلولة دون أن تتبع انواع الاستغلال [illegible]

ميزة لا يمكن نسيانها وهي ان الاستعمار كان استيطانيا واستحوذ على أراض شاسعة وخاصة في الشمال. وهذا يشكل ضربة جزئية للاقطاع الا انه لم يجعل من الاقطاع في وضعية البقايا، بل بقي الاقطاع مسيطرا على معظم الريف التونسي وذلك عبر اشكال عديدة. اذن، ان الفكرة القائلة بأن التدخل الاقطاعي أضعف الاقطاع وجعله يندهور في الريف الى حد تحوله الى مجرد رواسب - وهو ما تعبر عنه الكراس رقم 2 - هي فكرة مناقضة تماما للواقع. والواقع ان اشكال عديدة من الخاصة (الخماسة والتباعة والظهر والمساقاة والمغارسة...) بقيت مهيمنة في الريف.

في ظل الاستعمار الجديد وقع فعلا اصدار عدة قوانين كقانون الخماسة وقانون الحبس وقوانين استصلاح الاراضي (المسمى بالاصلاح الزراعي)... حول قانون الخماسة هناك دراسة بورجوازية للغاية. عطية مصمر تبين ان هذا القانون جاء ليثبت هذه العلاقات ويجمي الاقطاعي أكثر.

فيما يخص الحبس والاراضي الخاضعة لنظام الكزار، فان النظام العميل منذ أن قام وهو طارح ضفيه الحبس، ومع ذلك فان وثيقة المخطط الرابع تشير الى وجود قرابة 400.000 هكتار تحت نظام الحبس والكزار. وهذا ما يدل على أن نسبة الاراضي التي لا تزال تحت علاقات الانتاج الاقطاعيه. واكثر من هذا فالاراضي التي وقع ضفيها من ظاف ضفية الحبس، ذهبت الى ملاكين عقاريين (في معظمها) وشبه اقطاعيين وفيما يخص ما يدعى بالاصلاح الزراعي، معطيات التحقيق غير كافيه ولكن المسألة تبقى جزئية ولا يمكن ان تدعم الاستنتاجات التروتسكية.

وفي ظل النظام الاستعماري الجديد، هناك العديد من العملاء ممن صاروا ملاكين عقاريين، يمارسون علاقات انتاج اقطاعية. وبالنسبة لشبه الاقطاعيين نقصد بهم ملاكين عقاريين يمزجون استغلالهم للانتاج وهذا الشكل موجود بكثرة وهو قائم على احتكار الارض ولا يمكن اعتبارهم رأسماليين لانهم لم يقطعوا مع العلاقات الاقطاعية.

ان هذا لا ينفي وجود ملاكين عقاريين من النوع الرأسمالي Agrariens، وهم عملاء مرتبطين بالسوق الامبريالية ويمارسون علاقات انتاج رأسمالية - والحزب الايراني على ما أذكر - يشير الى هذا النوع. وفي اعتقادي انهم يشكلون أقلية ومعظم الملكية العقارية هي اقطاعية او شبه اقطاعية.

هناك مسألة، وهي لا تزال أطروحة الرأسمالية التابعة" مع ان نص الحزب البرازيلي يؤكد هذا وهي ان هناك تطور غير من الفلاحين الفقراء فخذون لعلاقات انتاج ما قبل رأسمالية، وهذه العلاقات لا يمكن ان توجد الا في ظل الاقطاع. هذا كله يؤكد ان الاقطاع لا يزال يحتل موقعا هاما جدا في الريف، واذا كانت مسألة هيمنة في الريف لا تزال مطروحة للتأكيد. الا أن الاكيد هو ان علاقات الانتاج الاقطاعيه ما تزال قوية بالرغم من وجود les agrariens. من هنا نرى ان الكلام عن رأسمالية مهيمنة في الريف غير محق (أو تعميم الرأسمالية في الريف). وبالاضافة الى ان القول بهيمنة الرأسمالية التابعة او خاطئ، فان المعطيات التي في حوزتنا لا تؤكد اهمية الرأسمالية في الريف، بل اهمية اذا لم أقل هيمنة الاقطاع.

مسألة انتشار السوق الرأسمالية في الريف: هذه مغالطة خاطئة لان المدن المدينة في البلاد هي السوق الامبريالية. اما الرأسمال الوطني الفار على تطوير السوق وأكثر ما هو مضروب. ولذا فان الريف مكتسح من طرف الاحتكارات الامبريالية. وربط الفلاحين بالسوق الامبريالية لا يساهم في ضرب العلاقات الاقطاعية مع انه يربط الملاكين العقاريين بالسوق الامبريالية. اي ان علاقات الانتاج الاقطاعية تبقى في حين يربط الملاكين العقاريين بالسوق. مثلا بعض الاقطاعيين هنا كالعزوزي وصولة يمارسون علاقات انتاج اقطاعية، وفي نفس الوقت فهم من أكبر المسيرة في السوق الامبريالية.

وعلى هذا الاساس فان المسألة الاساسية في الريف لا تزال مضمرة في التناقض بين

الفلاحين المحرومين من الارض والخاضعين لاستغلال الملاكين العقاريين الاقطاعيين وغيرهم، فان الحل هو الاصلاح الزراعي أي تمليك الفلاحين من الارض ووسائل الانتاج. في الختام ارى ان اطروحة الرأسمالية التابعة خاطئة وخطيرة لأنها تطرح مسائل ملموسة تتعلق بمستقبل الثورة مثل من هم الاعداء في الريف وما هو الموقف من الفلاحين الاغنياء، لأن الكلام على الرأسمالية في الريف هو اساسا الموقف من الفلاحين الاغنياء. ان موقف الماركسي هو ضربها الى حد والحفاظ عليها. فيما يخص تحديد طبيعة السلطة وطبيعة تحالف الطبقات الرهيبة الممثلة. ان احتقار دور الاقطاع يؤدي الى طمس دوره ووجوده في السلطة. وهذا له انعكاسات جوهرية في حصر الاعداء ومقاومتهم.

ف/ن 1 * أضيف شيئا آخر في نفس السياق لتدخل الرفيق. وهو ما تطمسه أطروحة الرأسمالية التابعة. وهو ان الرأسمالية غير متجانسة ولكن متناقضة وأنه بالرغم من هيمنة الرأسمال الاحتكاري فان الرأسمال الوطني موجود ومتناقض ومتعارض مع الرأسمال الاستعماري، بالرغم من انه تابع لهيمنته. وموقفنا أنه لا يجب سلوك نفس السياسة تجاههما. فالرأسمال الوطني ايجابي وبطروحاتهم وهذا ما تطمسه أطروحة الرأسمالية التابعة. وهو عبارة انعكاسات عن التحالفات الانترناسيونالية.

ف/ن 2 * في تدخل الرفيق يقول ان العامل المحدد في الاقطاع هو ان الفلاحين الفقراء لا يعملون على اراضي الاقطاع بوسائلهم الخاصة. هذا تاريخيا برز كأول شكل. ولكن برزت أشكال أخرى تعتبر ما الى اقطاعية والمرحلة الثالثة ان الاقطاعي يحتفظ الى عاطلة أرضه، تحت تصرف الفلاح الفقير على شرط ان يبقى خاضعا للاقطاعي، وذلك بان يعمل على ارض الاقطاعي. والشكل الثالث هي المحاصصة (الفلاحة، الظهارة... الخ).
ولهذا عندما ينعدم شكل معين، فهذا لا يعني ان الاقطاع انتهى.
مسألة اخرى في نقاش احد الرفاق (العجوة)، يقول ان الكمنتش هي محددة في علاقات الانتاج حسب رأيي، ان العديد من الامثلة تدل على ان هناك من يملك الجرار ولكن علاقات الانتاج التي يمارسها الفلاحين هي اقطاعية.

العجوة * بالنسبة لي، قدم الرفيق مثالين هامين: النقطة الاولى: الرأسمالية حسبه هي كيف تمنع الهيمنة الامبريالية التراكم الاولي لرأس المال في بلد معين على أساس القطيعة بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
النقطة الثانية Concept des aberrations: اه أن هناك نمط فادح، نمط أساسي. وهو انه ترك مشكل أسلوب الانتاج، نكلح على عوائق تطوير الرأسمالية، لم تحقق على مشكل أسلوب الانتاج الرأسمالي وعلى دور الامبريالية في تطوير نمط الانتاج الرأسمالي. ولم يحدد نمط الانتاج الرأسمالي واستنتج بأن القول بأن هيمنة هذا الأسلوب غالط انطلاقا من النقطة الاولى استحالة تطور الرأسمال الوطني.
أما تطور الرأسمالية المرتبطة بالاحتكارات الاجنبية لم يتعرض في لعام وقت المجوء الى نمط انتاج استعماري بينما لا يوجد نمط انتاج استعماري، هو استعماري جديد أي تطابق نمطين للانتاج: الرأسمالي كان متكاملين في النظام الاقطاعي وكان فاطن (الى الصين) وبداية الاستعمار بالنسبة لكيف تطور هذا التناقض (راجع نصوص ماركس): هل وصلت الامبريالية الى السيطرة على اسلوب الانتاج في المصنع وفي الريف.

ثم ينتقل الى القول بأن الاقطاع الذي يكون مهما فهو يحتل مواقع هامة جدا.
ولكن يصل الى الاستنتاج بأن الطريقة الرأسمالية هي خاطئة.
كيف تم الانتقال الى هذا الاستنتاج؟ ان ليبنخت يؤكد وكذلك الحزب البرازيلي
أن نمط الانتاج الرأسمالي هو المسيطر في المجتمع بينما بقيت الاقطاع في الريف.
وهذا ما يؤكد ان الكلام عن سيادة نمط الانتاج الرأسمالي على البلاد هو صحيح
ولو أنه مطروح تحديد ماذا يعني في تونس.
لم يدل الرفيق أن الاشارة الى تطورها أطروحة الرأسمالية: تحديد
[illegible] وهذه قضايا هامة ومشتركة ويجب تحديده
[illegible]
[illegible]
الرأسمالية والاقطاعية وفرز [illegible] وتطورها. اي ان تحديد ما هو اسلوب
الانتاج المهيمن في الريف يجب ان ينطلق من الواقع وما هي اتجاهات التطور
وهذا يقتضي التحقيق وهو الواقع الريفي منذ الدخول بسبب الاستعمار
[illegible] الاستعمار
اذا ما اردنا ان نؤكد عليه هو ان افكارنا انماط الانتاج وما يقابل الرأسمالية
[illegible] ولكن ان نقلد ما تقوله الكتابات الموجودة الاتجاه
[illegible] بل نشجع الكتابات الكبيرة وهذه سياسة

ان الاتجاه الذي يقول ان القرن الماضي هو تطور أسلوب الانتاج الرأسمالي
على حساب أسلوب [illegible] الرأسمالي. في الاكيد ان الاستعمار
[illegible] وكان لها حاجة الى تشجير المنتوجات
[illegible] الانتاج الرأسمالي. كذلك هذه تبقى في الملكيات الصغيرة
[illegible]

ان الاتجاه العام [illegible] الى البلاد هو نحو تطور
[illegible] الرأسمالية. [illegible] الا انطلاقا من
أسلوب [illegible] في القرن الاخير في كل البلدان
الرأسمالية. [illegible] هو ان الاتجاه العام هو تطور الرأسمالية
على حساب أساليب الانتاج ما قبل الرأسمالية لكن دائما في نطاق الهيمنة
الرأسمالية. لكن هذا التطور لم يسمح للمجتمع التونسي بتطوير قوى
الانتاج [illegible]
[illegible] لأسلوب الانتاج في الريف يجب ان نظر الدرجة بعلاقته بهذه المسألة
[illegible]

[illegible] أسلوب
[illegible] الرأسمالية. لا شك ان هذا
[illegible]
[illegible]
[illegible]

لن يقع إلا عبر الصراع بين مختلف المواقف.

* [illegible] إن مظاهر كلام عام وانتباهي الذي في نصوص العجرة يتضح موقف ليس صراع الذي يتناقض مع طبيعة الصحيح وهي كلمة مجردة جدلية ونعني أن الأعداء هم الامبريالية والطبقات الحاكمة.
الرفاق يتشرفون في بعض الأحيان إلى طبيعة السلطة. وفي أغلب الأحيان يتكلمون على الطبقة البورجوازية الحاكمة وهذا يبعث البلبلة لأنه لا يبرز هيمنة الامبريالية. لا شك أن هذه الهيمنة تميز بعض طرق الطبقات الرجعية: ملاكين، كبار ... الخ. ليس هنا كموقف ثابت من طبيعة المجتمع التي تتطلب إبراز هيمنة الامبريالية. وهذا يعكس هشاشة الطبقة في الخط الدوغماتي في هذا القطاع. وهذا مرتبط بأطروحة الرأسمالية التابعة التي تستهدف دور الاقطاع وتركز على تطور الرأسمالية.

في فهم بيان فيفري مسألة الأعداء تشير في العام إلى الهيمنة في بعض الأحيان. وكذلك للتناقض بين البورجوازية والبروليتاريا.
* لي تحليل ع. جانطي: التدليل على أن الأحداث أبرزت العداء بين البورجوازية والبروليتاريا.
الوصلة: الكلام في تحديد من هم الأعداء: التركيز على أنها البورجوازية هو الكلام في بعض الفقرات على الطبقات الرجعية المتحالفة.
تحديد أن النظام هو نظام البورجوازية يبعث البلبلة ويعكس رواسب وعدم التطابق مع البوكراتي. أن الأعداء هي الامبريالية وعملاؤها: الكومبرادور والبيروقراطية والاقطاع. إن استهداف الهيمنة الامبريالية والاقطاع لا يعكس ولا يستجيب لواقع البلاد وهو المسألة الرئيسية أي المسألة الوطنية. وأن الحلفاء هم يكونون الهيمنة الامبريالية.

* [illegible] أذكر بأن العجرة متمسكة في كل تحاليلها ومواقفها بأن يقع مجالا للشك بأن التناقض الرئيسي بين الشعب من جهة والامبريالية والطبقات الرجعية من جهة أخرى، ومتمسكة بأن النظام هو يمثل ائتلاف طبقي رجعي.
وأعتبر أن المكونة (composante) الرئيسية ليس الاقطاعيين وإنما هي البرجوازية البورجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية والبورجوازية الكبيرة ذات الروابط الكومبرادورية والاقطاعيين.
كذلك بالنسبة للمسألة الوطنية: نعتبر أن المسألة الجوهرية هي هذه أنه مالم يحل التناقض الرئيسي لن يقضى على الهيمنة الامبريالية فإنه لن يتحرر [illegible] المجتمع.
ولكن نعتبر أن التناقض الرئيسي أنه في الاستعمار المباشر كان التناقض الرئيسي هذا الامبريالية. وأنه في الاستعمار الجديد، فإن الصراع الداخلي هو الطريق لحل التناقض الرئيسي بين الامبريالية والشعب.
النقطة الثانية: إن هذا هو البرنامج العام الذي [illegible] الأحداث في نظامه. ولكن لا يمكن الاكتفاء بالبرنامج العام، بل نعتبر كل الأحداث حسب البرنامج العام مع ضرورة إبراز خصوصية كل حدث: في كل حدث إبراز الدور الذي تلعبه كل طبقة. هو مسألة الجبهة الطبقية: الاستعانة بالبرنامج العام في كل حدث.
[illegible] إبراز [illegible] البرنامج العام للثورة الديمقراطية الشعبية، إبراز [illegible] الأحداث، هو [illegible] البرنامج العام في كل حدث.

وقاعدة هو محاولة توضيح خصوصية الواقع في إطار المسار العام لا يكتب الكلام على المسار العام. كذكر طبقة المثقفين مرتبط بالطبيعة الرأسمالية للمجتمع وأيضا بالدعامة

المطروحة: مهام الشيوعيين.

لينين حدد في هذه المهام الأساسية للبروليتاريا «مهام مزدوجة: دعاية شيوعية وديمقراطية». كنا هنا لدى ٢ فئات مهام ديمقراطية وأخرى اشتراكية. عناصر اشتراكية وعناصر ديمقراطية وأن المطروح على الشيوعيين أن يبشروا أنفسهم بالاشتراكية في إطار الوضع الراهن للثورة الوطنية الديمقراطية.

إن هناك خصوصية في هذا الأساس، لكن هذا يناقش. لكن في الخاطر الاستشراق هذا ذكر أن هذا الكتاب يعتبر حول مسألة جد هريرة مثلث طوال ٢٠ فترات مصر صراع بين الشعب والرجعية وبيننا. لقد وقع التباين مع التروتسكية في ٦٧ وانطلاقا من هذا تعارض الانتهازيون (الذين يضعون) دفعنا إلى مواقف تسيئ إعتبار النظام وطني

[illegible] هذه المسألة تعكس الخلاف حول طبيعة المجتمع في الأطروحة الرأسمالية التابعة التي تؤدي إلى استنتاج: دور الأحزاب في المجتمع. ثانيا تحليل الصراع [illegible] يعتبر أن هذا الدور هو في نهاية المطاف [illegible] الشعب من [illegible] وانطلاقا من هذا [illegible] وفي هذا الإطار [illegible] الثورة الوطنية الديمقراطية [illegible] الثورة الوطنية الديمقراطية [illegible] مع النظام التروتسكي [illegible]

المسألة الثقافية:

[illegible] المشكل الجوهري يبدأ فيما يتعلق بالمسألة ليس الماضي [illegible] حول بناء الثقافة. المشكل كامن حول تحديد المسألة في الوضع الثقافي [illegible] في الوضع الحالي [illegible] بناء الثقافة الثورية والعمل في الوضع الحالي [illegible] بينما نطرح الشعار [illegible] المهام الثورية [illegible] المشكل هو افتقاد هذه الثقافة أم تحطيمها؟ بالنسبة لنا نعتقد أن البادئ المطروح الانطلاق منها لحل هذه المسألة هي:

- [illegible] حيث كون الجماهير
- العمل على [illegible] وتسخير الطاقات العاملة.

المشكل هو الوضع العلمي والعمل الثوري. [illegible] أن العمل العلمي هو سبيل [illegible] لتحقيق [illegible] لا بد من العمل على [illegible] العمل [illegible] العمل على [illegible] العمل [illegible] الثقافة الثورية

[illegible] هذه بعض [illegible] هذا الإطار [illegible] هو الثقافة يجب تحطيمها [illegible]

- La Démocratie pour tous -

Réponse à la proposition de Pacte National -

De nombreux et importants évènements se sont produits depuis qu'a été rendue publique par Monsieur Ahmed MESTIRI la proposition de Pacte National.

Le présent commentaire est fait avec un grand retard, mais nous espérons qu'on n'y prêtera pas moins d'attention, puisque le sujet demeure d'une actualité brûlante, la proposition ayant été reprise avec insistance dans plusieurs déclarations et articles des animateurs du Mouvement des Socialistes Démocrates. (~~Et peut-être sa parution dans un des premiers numéros de "Démocratie" est-elle une occasion d'ouvrir, ou de réouvrir, une discussion d'une importance capitale~~).

Ces dernières années ont été marquées dans le pays par un double phénomène sur le plan politique : l'isolement de plus en plus accentué de l'équipe au pouvoir, figée dans une attitude autoritaire et répressive vis-à-vis des masses, et la montée d'un mouvement de contestation dans tous les domaines, qui ne se limite plus à l'Université, mais touche aussi la masse des ouvriers et s'exprime ouvertement sur le plan politique de diverses façons.

L'une de ces expressions, celle qui met le plus l'accent sur le problème de la démocratie et des libertés politiques, particulièrement après l'écrasement de l'UGTT, est constituée par le Mouvement des Socialistes Démocrates.

Ce mouvement a pris un certain nombre d'initiatives dont on doit dire qu'elles ont contribué à faire évoluer la situation, et à mobiliser beaucoup d'énergies en sommeil.

Indiscutablement positives, tenant compte avec justesse des possibilités offertes par le développement de la situation et par la compréhension par une partie de l'équipe au pouvoir, de la nécessité de cette évolution, ces initiatives, qui ont conduit à la parution de "Er-Raï" (et "Démocratie"), ou à la création de la Ligue des Droits de l'Homme, se sont trouvées bornées par l'hostilité du pouvoir à une démocratisation poussée de la vie politique, et n'ont pu dépasser ces résultats limités.

Pour aller au-delà, il fallait aboutir à un changement qualitatif fondamental, poser le problème général de la garantie de libertés politiques. C'est le sens de la proposition de Pacte National, qui vise explicitement à aboutir à une transformation démocratique du système politique du pays.

Depuis cette proposition - faite d'abord officiellement au PSD, et à son président -, l'élimination de l'aile "libérale" de l'équipe au pouvoir, et surtout la sauvage répression du 26 Janvier 78 ont clarifié les choses et dissipé les espoirs qu'on aurait pu caresser de voir le pouvoir et son parti discuter d'un consensus général basé sur le respect des libertés publiques.

Ceux qui ont le pouvoir ont montré qu'ils entendent le conserver tel quel, absolu et incontesté, et sont prêts pour cela à n'importe quelle répression sanglante; s'ils peuvent tolérer, et encore seulement parce que la pression générale, l'aspiration de tout un peuple le leur imposent, que certaines voix discordantes s'élèvent

parfois, ils ne veulent pas laisser les masses populaires bénéficie d'une réelle liberté, même seulement syndicale !

On a vu l'usage qu'ils ont fait de la violence, de la répressi froidement délibérée pour liquider le syndicat libre, pour le domes tiquer, lui et son journal- Et cet usage de la violence devrait les exclure définitivement, non seulement de tout "Pacte National" qui condamne la violence, mais encore de toute discussion avec les démocrates, et tous ceux qui se réclament du peuple.

~~- Pour ceux, du plus petit au plus important, qui assument l'assas- sinat de sang-froid de la centaine au moins des victimes du 26 Jan un seul mot d'ordre "Qu'ils partent du pouvoir, que le peuple les juge !"~~

Il peut sembler facile, sur ce plan, de critiquer à posteriori les illusions que pouvaient avoir les Socialistes Démocrates de parvenir à négocier un "Pacte National" avec le PSD au pouvoir.

On aurait cependant pu, bien avant le 26 Janvier, rappeler la façon dont l'usage de la violence, celle des moyens officiels de répression de l'Etat, comme celle des forces armées parallèles, avait permis l'étouffement des libertés, la transformation des moyens d'information en moyens de propagande, la répression ou l'élimination de tous ceux qui pensent différemment, et le maintien au pouvoir d'une équipe de moins en moins acceptée par la masse du peuple. Et il y avait quelque chose de choquant, pour ne pas dire plus, à voir proposer un pacte qui rejette l'usage de la violence en politique, à ceux qui ont fait de la violence leur argument principal.

L'histoire récente montre que ce n'est pas la seule négociatio avec le pouvoir, mais au contraire la lutte qui a permis d'arracher certains lambeaux de liberté.

C'est la lutte des masses ouvrières qui a fait avancer la libe syndicale ; c'est la lutte des syndicalistes qui a transformé les données du problème de la liberté de la presse, et a été décisive d l'autorisation de publier leurs journaux que les Socialistes Démocr ont obtenue ; c'est grâce à la dénonciation inlassable de la tortur et des conditions inhumaines de détention par toutes les composante de l'opposition tunisienne et particulièrement par leurs victimes directes à l'occasion de procès ou autres, et grâce à la sensibilis tion de l'opinion internationale sur ce problème, qu'a pû être posé le problème des droits de l'homme et, en fin de compte, obtenu l'autorisation de la Ligue Tunisienne des Droits de l'Homme; et toutes les transformations du rapport des forces entre le pouvoi et les masses populaires - transformations qui sont la source de ces acquis récents - sont elles-mêmes le résultat des luttes menées par différents secteurs et surtout par les masses populaires contre la politique et le style de gouvernement de la fin des années 60.

Dans tous les cas où la négociation avec le pouvoir a donné un résultat en matière de liberté, cette négociation n'a fait que couronner une lutte antérieure, souvent très longue.

Il est vrai que, pour ce qui concerne le Pacte National, la démarche pouvait se justifier sur le plan de la tactique, car elle atteignait deux objectifs : mettre le pouvoir au pied du mur en l'amenant à se prononcer sur le problème des libertés (ce qu'il a fait en disant que ce problème ne peut être à l'ordre du jour avant au moins, au prochain congrès du PSD), et profiter du contact offic pou assurer l'audience la plus large à la proposition et à son cont

./...

C'est pourquoi nous ne nous attarderons plus sur la question de la possibilité ou non du dialogue avec le pouvoir, et axerons notre critique à la proposition de Pacte sur un aspect fondamental : l'idée en elle-même d'un pacte limitatif des libertés publiques, et le contenu de ces limitations, du moins de deux d'entre elles.

Il faut qu'il soit clair que, malgré ces critiques, nous considérons la démarche générale des Socialistes Démocrates comme fondamentalement juste et positive.

La proposition de Pacte peut être discutée. Elle n'en a pas moins été très importante, car elle a été l'occasion de dénoncer avec éclat, et pour la première fois de manière légale dans le pays, la faillite du parti unique, et la nécessité de renoncer à cette pratique, en même temps qu'elle a relancé avec plus de force et de retentissement qu'auparavant l'idée de la nécessité du respect des libertés publiques et de la transformation du climat politique du pays par une amnistie générale, qui devrait préluder à l'indispensable démocratisation.

L'idée d'un Pacte National n'est pas à rejeter a priori : on peut parfaitement l'envisager, par exemple pour faire face à une agression étrangère (militaire, politique ou même seulement économique); il n'est même pas exclu qu'il puisse porter, comme celui proposé, sur une plateforme devant organiser la vie politique du pays.

Mais en Tunisie, cette plate-forme existe : elle est constituée par les articles de la Constitution qui garantissent les libertés individuelles et publiques, et particulièrement l'article 8 qui dit : "Les libertés d'opinion, de presse, de publication, de réunion et d'association sont garanties et exercées dans les conditions définies par la Loi. Le droit syndical est garanti".

Certes, ce texte de base n'est pas appliqué, ses dispositions sont violées quotidiennement par le pouvoir. On ne doit cependant pas, lorsqu'on est un démocrate ignorer son existence ni renoncer à son respect le plus scrupuleux.

Admettre, dans une déclaration publique sur le problème de la démocratie et des libertés que la revendication minimale ne soit pas l'application de l'article 8 de la Constitution; pis encore, qu'elle soit en deçà de ce texte, constitue une erreur qu'il faudrait corriger le plus vite possible : cela revient à cautionner les violation qui peuvent en être faites puisqu'on est soi-même prêt à transiger sur son application.

On est bien obligé de reconnaître qu'en étudiant non seulement le texte du Pacte National et son préambule, mais aussi la déclaration par laquelle M. MESTIRI l'a présenté à la presse, on relève d'une part des contradictions entre les différents points de ce pacte, et d'autre part l'idée que ceux qui ne souscrivent pas à toutes ses conditions n'ont pas droit à l'existence légale, ce qui est d'ailleurs aussi en contradiction avec certains articles du Pacte même.
Les articles 1, 2, 3 et 5, en effet, ne comportent, tout comme les points de la Constitution auxquels ils font référence, aucune limitation. Qu'on en juge :

"" 1 - Respecter la Constitution du pays.

2 - Assurer la conformité des lois concernant les libertés publiques avec l'esprit et la lettre de la Constitution.

3 - Garantir l'exercice des libertés et la confrontation libre des choix politiques.

5 - Reconnaître à toutes les tendances politiques le droit à l'existence légale et aux moyens d'exprimer leurs points de vue.

Les articles 4 et 6 comportent, pour leur part, des limitations de taille :

" 4 - Refus du recours à la violence et respect de la dignité de la personne humaine dans tous les cas.

" 6 - Condamnation de tout lien de dépendance vis-à-vis de l'étranger pour toute tendance politique. "

Sans entrer pour l'instant dans la discussion de ces limitations relevons que leur seule existence est une remise en question de "l'esprit et la lettre de la Constitution", dont parle le point 2 du Pacte, car, fort démocratiquement, l'article 8 ne fait pas allusion à la moindre limitation des libertés : s'il y a des abus, des actes réprouvés par les lois (dans la mesure où ces lois sont conformes à la Constitution) il n'y a pas remise en cause du principe de la liberté, il y a répression du délinquant, par l'intermédiaire de la Justice, ce qu'offre précisément les "garanties" auxquelles se réfère le point 3 du pacte. Ces limitations, en contradiction avec l'article 8 de la Constitution qu'on veut en même temps défendre, constituent précisément l'erreur dont nous parlions plus haut.

On peut imaginer les motivations des socialistes démocrates : ils proposent, en partant de la situation actuelle, une transformation politique qui constituerait un progrès incontestable par rapport à cette situation.
Mais, outre qu'on ne doit pas transiger sur cet acquis fondamental de la lutte de libération du peuple tunisien qu'est la Constitution, dans ses articles qui garantissent la souveraineté et la liberté populaires, personne n'a le droit de faire passer un accord politique d'un moment (ce que serait le Pacte, s'il était adopté, y compris par les gens au pouvoir) dont l'appréciation, l'interprétation des clauses sont constamment soumises au rapport passager entre les forces politiques, avant un texte constitutionnel ou législatif, dont la fixité est bien mieux garantie et dont l'application devrait être confiée au corps, en principe indépendant, des magistrats.
Tout au moins, aucun démocrate conséquent ne peut préférer que la démocratie et son application soient fonction de rapports de force éphémères plutôt que régies par des textes et des institutions solides.

Quant au contenu même de ces limitations, c'est-à-dire aux points 4 et 6 du Pacte, il faut tout de même souligner que leur formulation laisse une marge énorme d'interprétation.
Pour le point 4, d'abord, s'il est facile pour des démocrates de se mettre d'accord pour refuser toute atteinte à la dignité de la personne humaine, c'est-à-dire les tortures, les traitements inhumains et même les simples menaces visant à obtenir des aveux des renseignements, ou un reniement quelconque, le problème de la violence en politique est loin d'être aussi simple.
On pourrait, sur la base de ce point 4, exclure du Pacte, c'est-à-dire de l'existence politique légale, tous ceux qui ne partagent pas l'idée du "refus de la violence dans tous les cas".
On légitime, en somme le délit d'opinion, et ce, à partir d'une affirmation éthique, à tout le moins contestable. Et d'ailleurs contestée de plusieurs partis. Nombreux sont ceux qui pensent que l'utilisation de la violence est, à un moment ou à un autre, légitime et nécessaire. Qui, d'ailleurs, songe à le contester pour ce qui a été dans un passé guère lointain, pour la lutte contre la présence du colonialisme français ?

./...

La position marxiste sur le problème de la violence est connue : elle ne la refuse pas "dans tous les cas" ; elle constate que, parallèlement à l'exploitation économique des classes travailleuses, s'exercent sur elles une oppression et une répression qui prennent de nombreuses formes violentes. Les travailleurs, les masses opprimées parviennent plus ou moins à s'exprimer et à organiser leurs revendications pacifiquement. Mais il parvient toujours un moment où les classes exploiteuses répriment par la violence, sous de misérables prétextes d'"ordre public", les luttes revendicatives pacifiques des masses.

Celles-ci, lorsque sont parvenues à un certain niveau dans leurs contradictions avec les exploiteurs, ont le droit et le devoir d'user de violence pour mettre fin au régime d'exploitation et d'oppression. La majorité qui ne détient pas le pouvoir encore, ne peut arracher celui-ci des mains de la minorité exploiteuse et oppressive que par l'usage de la violence : la minorité au pouvoir a un appareil armé de policiers et de soldats qu'elle met en action contre la majorité opprimée. On connait la formule des marxistes : "A la violence réactionnaire des exploiteurs, les exploités doivent opposer la violence révolutionnaire". Mais on sait également que cette violence, pour les marxistes, n'est pas et ne doit pas être une violence d'individus ou de groupe d'avant-garde : elle ne peut être le fait que de la masse opprimée toute entière, ou au moins de son immense majorité , elle ne peut donc être à l'ordre du jour que lorsque cette masse arrive à un niveau de conscience très élevé de son rôle historique et de ses possibilités.

C'est pourquoi, bien que croyant à la nécessité de la violence à certains moments du développement historique, les marxistes sont toujours pour la démocratie la plus large : elle est, selon eux, la meilleure école pour les masses populaires; le régime ou celles-ci peuvent le mieux s'éduquer et prendre conscience du devenir de la société et de leur rôle. Plus il y a de liberté politique, plus les classes opprimées ont des chances de trouver les formes les plus justes, les moins coûteuses, et également les moins violentes relativement, de mettre fin à l'exploitation et à l'oppression.

Plus encore que les marxistes classiques qui, s'ils croient à la violence, ne sont guère tentés de l'utiliser, le point 4 du Pacte met hors-la-loi tous ceux qui pensent que la seule façon de venir à bout du pouvoir est le recours à une forme ou une autre de lutte armée de minorité (au départ du moins, puisque cette lutte est censée s'élargir ensuite). La tentation de ce type de violence provient essentiellement, il faut le reconnaître, du climat de répression, d'arbitraire, d'étouffement des libertés dans lequel vit le pays : les moyens pacifiques semblent bien peu efficaces, apportent de bien petits résultats, constamment remis en question, alors que toute contestation un peu poussée est réprimée avec la plus grande violence, voilà ce que voient les adeptes de la lutte violente. Exercer contre eux une nouvelle répression, les exclure de la vie politique légale, c'est-à-dire leur interdire d'exprimer leurs idées (et donc d'en discuter !) au nom même du refus de leurs idées, c'est maintenir par rapport à eux la justification de ces idées - la lutte pacifique n'étant pour eux pas possible - et donc maintenir la source de la tendance au terrorisme.

Toutes les expériences mali historiques le prouvent,si une large démocratie ne supprime pas complètement les idées et les manifestations de violence dans la contestation politique, du moins elle les limite énormément.

./...

La question de l'appréciation de la violence est par ailleurs très difficile. Supposons q'un parti qui souscrit au Pacte soit au gouvernement et qu'il réprime par la violence une manifestation politique pacifique ; quelle attitude peut-on avoir envers lui ? L'exclure du Pacte, c'est-à-dire le déclarer hors la loi, est impossible puisqu'il détient le pouvoir. Admettre en silence cet usage de la violence serait vider le pacte de tout contenu ! Le dénoncer comme ayant trahi le Pacte et rompu les accords avec lui risque d'être bien insuffisant... Et ceux qui réagiraient à cette violence par la violence ?...

Inacceptable théoriquement, difficile à contrôler dans son application, cette clause 4 ne fait que limiter la valeur de la revendication de la liberté. Et les mêmes risques d'arbitraire dans l'application entâchent aussi le point 6 sur les liens avec l'étranger. A partir de quand les liens que peut avoir un mouvement politique avec d'autres mouvements ou même des personnalités politiques à l'étranger deviennent-ils des "liens de dépendance"?

Qui, par exemple, va pouvoir juger si la participation à une conférence internationale qui définirait une stratégie générale pour les mouvements qui y participent constitue une dépendance vis-à-vis de l'étranger ou un simple échange de vue avec des mouvements politiquement proches ?

Qui peut empêcher telle ou telle tendance de tenter d'utiliser ce point 6 (ou le point 4) pour écarter telle autre dont les thèses rencontrent davantage d'échos au sein des masses ? Et les exemples ne manquent pas de la facilité avec laquelle on accuse les uns ou les autres de se mettre au service de l'étranger ou de travailler en accord avec l'étranger, le dernier en date est celui des accusations portées contre un dirigeant socialiste démocrate sorti faire une tournée de conférences à l'étranger...

Il n'est pas question d'accepter qu'un mouvement politique ait des liens de dépendance vis à vis de l'étranger. Mais si c'est le cas, il n'est pas indispensable de le réprimer : la dénonciation publique de ces liens devrait suffire à lui faire perdre toute consistance, et cette dénonciation est d'autant plus aisée et efficace que la démocratie est plus réelle. Et si ces liens avec l'étranger vont jusqu'à la violation de la souveraineté nationale, les lois existent qui permettent de réprimer cette violation, de même qu'il y a des lois qui punissent l'attentat violent contre autrui...

Dans la mesure même où le Pacte National est présenté comme une plate-forme à laquelle doivent souscrire des tendances politiques, les limitations des libertés qu'il contient sont extrêmement dangereuses parce qu'elles donnent aux forces politiques en question le pouvoir d'en apprécier l'application, alors qu'elles sont des parties intéressées. On peut penser que l'application éventuelle du Pacte National serait un progrès par rapport à la situation actuelle. Mais on doit affirmer qu'elle serait un recul par rapport à ce qui devrait déjà exister, à savoir l'application stricte des garanties édictées par la Constitution. Il n'y a pas de raison d'accepter les violations des libertés constitutionnelles que fait le pouvoir, il n'y en a pas non plus d'accepter de limiter ces libertés.
De telles limitations volontaires ne sont du reste dans l'intérêt, ni des forces politiques démocratiques, ni des masses populaires. Elles ne peuvent servir que les éléments au pouvoir qui ne veulent pas respecter ces libertés, qui utilisent la violence de manière courante et qui, s'ils étaient contraints par la poussée des masses de faire des concessions, seraient trop heureux de trouver des cautions démocratiques à leurs pratiques arbitraires : ils pourraient réprimer

./...

les délits d'opinion au nom des points 4 et 6 du Pacte !

Avec ses contradictions et ses limitations, le Pacte peut sembler un compromis proposé aux éléments autoritaires, en cherchant à isoler les plus autoritaires d'entre eux, mais c'est un compromis d'autant plus injustifié que, si même des différences existaient encore au sein de l'équipe au pouvoir, la répression du 26 Janvier assumée en commun, les tentatives ultérieures de revenir sur les morceaux de liberté ayant survécu au 26 Janvier, tout montre que cette équipe ne veut pas d'un tel compromis, encore moins d'une démocratisation réelle.

Nous avons, ainsi que les Socialistes-Démocrates l'ont demandé à tout le monde, exprimé notre point de vue sur leur proposition. A notre sens, elle doit, sous sa forme actuelle, être retirée purement et simplement, et remplacée par l'appel à l'unification de tous ceux qui veulent le respect réel des libertés publiques, sur la base, par exemple des points 1, 2, 3 et 5 de la proposition actuelle de Pacte.

Plus qu'un Pacte National, c'est un Front pour les Libertés publiques qui est appelé par la situation, et dont la matérialisation pourrait être constituée par le Conseil National, pour les libertés publiques, si tous les intéressés sont d'accord, ou par toute autre structure unitaire.

A l'heure où la répression a fauché de nombreux tunisiens, en a jeté des centaines en prison, s'est efforcée de briser et réduire la Centrale Syndicale et de museler la presse, où elle cherche à étouffer la voix de Er-Raï en multipliant les inculpations et les provocations, où elle redouble de violence contre le mouvement étudiant, alors que continuent de moisir dans les prisons, certains d'entre eux depuis plus de cinq ans et demi, des dizaines de détenus politiques, la défense de la liberté prend un sens précis : la dénonciation des responsables de la répression, l'exigence de la libération immédiate de tous les syndicalistes arrêtés et qui sont les responsables légitimes de l'UGTT, l'amnistie générale pour les prisonniers politiques comme pour tous ceux qui ont été jugés pour leur participation à la journée du 26 janvier, l'établissement d'une véritable liberté de presse et d'association, notamment pour l'abrogation des lois anti-constitutionnelles, en premier lieu de 1959 sur les associations, la reconnaissance de l'existence légale de tous les partis et tendances politiques du pays, et d'abord de ceux qui en ont fait la demande officielle...

Tous ces objectifs ne peuvent être atteints que par l'union la plus large, que par la lutte pied à pied pour chaque parcelle de liberté, qu'il s'agisse du droit de lire et diffuser "Er-Raï" (et "Démocratie"), ou de militer dans un syndicat, ou d'exprimer une opinion indépendante et de dénoncer tout abus, ou de créer des comités de soutien aux victimes de la répression, de défense de telle ou telle catégorie, comme celle des consommateurs, ou de défense de telle ou telle liberté, comme celle de quitter librement le pays...

Il serait vain de tenter de dresser une liste complète des libertés à arracher, tant la liberté est sans limite et tant la Tunisie est en retard en ce domaine.